

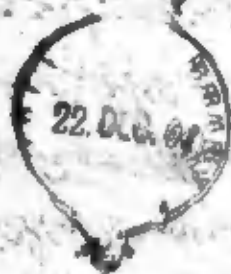
البيان
٣٠٥
شرح سلم العلوم



کتابخانه
ج. ۱۰



ج. ۹





بسم الله الرحمن الرحيم وتم بالخير

ان اهل حديثي على اللسان بالتمسك عن جواهر حقائقه او غير خبري على الانسان بالتمسك
 في رواه حقيقته احمد السجدي على خبره المتباعدة المتواترة لقوات من خبره وشكره
 على خبره المستقيمة المتكاثرة خلت عن ارباب تصديقها وادعى بنائها من كل موضع
 عن نوع البيان مقصدا على كسب من غوت بنينا المثل راين من بين البنين بالبيان محمد
 صلى الله عليه وسلم حصص من بين الخلق بفصل الخطاب ورسم در الفوائد والمكسب
 لهم ارقاب فمن شانه فهو في الدارين مستودع محمود ومن تازده فهو في الكونين مطرود وكبرني
 محدود وقياسا مع الدعا راياد اسع اعطاء اسلك بكل خضوع ان تصلي والد اوصي
 بهما الذين هم لرسول الله خلفاء وصعدوا شابر الاصفياء وورثت الرسل والانبياء
 قاموس الصدوق والعدالة وقاس الحكم والدراية رضي الله عنهم ورضوا عنه صلواته
 عدد من نطق بانفاضة الصغرى وانك بكل خضوع ان تسلم عليه وعليهم سلاما يحيا
 عدة من نطق بانفاضة الكبرى وكنى من خضوع ان تسلم عليه وعليهم سلاما يحيا
 لما وقع كتاب السلام عليهم وكنى من خضوع ان تسلم عليهم في ابدى جملة هم سائر العقلاء
 فتعاطوه من غير توكيد من خضوع ان تسلم عليهم في ابدى جملة هم سائر العقلاء

هذا هو الكتاب الذي كتبه
 في سنة ١٠١٠ هـ
 في شهر ربيع الثاني
 في يوم الاثنين
 في سنة ١٠١٠ هـ
 في شهر ربيع الثاني
 في يوم الاثنين

واما استكمال بان الموجودين الواجب فلو حصل في الذهن فكان ما يوجد في شئ الا انما في غير
 متطورة في ذات ذواتها بالبناء المتقابل ففناء لا يعلم الاشياء على تصورياتها فلو حصل على شئ
 من حيث الصانع حيث في هذا ان علم الواجب ثم لا شيء على حصول صور في ذواته
 عليه ان الحوادث الاستقبالية المتعاقبة المتزايدة في ما في ما بعد واقعة عند خروج كل منها
 من القوة الى الفعالية دفعة من ذواتها على سبيل التدرج والالتم وجود الغير التي هي في فعلها
 علم الواجب ثم وجود صور المكملات باسرها في ذاتها ليس كما ذهب اليه شيخنا
 لوجودها بانفسها كما ذهب اليه فلا يكون لهم اعدادا من اعدادها وجود الغير المتناهية في فعلها
 على جميع المكملات دفعة او التدرج في علم الواجب ثم وكلها بما بطلان اعدادها فلا يكون
 برأيه من ابطال المنه واما ان في فلفظهم الجمل والعدد ولان كل ما يمكن له تعالى من الكمالات
 بالفعل على تقدير اتيه الصورة كنهه الا كما كان فاعلم سابق لا يجاد بنفسه فهو لا يستحق
 استكمال الجمل الا ان معبر عنه
 دلالة النظام العجيب كما في ذواتها وولم ان في اللغز من في بعض الاقدام وبعثي ان
 في نظام الجمل الشان من انهم الطالب ورجل المارب قال الشيخ الذي لم يعدل به
 قد قبل قد مر في ذواتهم الصور في ذوات تعالى والتفصيل ان العلم فعمل بتقديم العلم
 لوجوده وانفعالي تباخره في تمييزه اذا لم يلعب فاعمل من في من الابد من علم فعمل
 بتقديم المعلوم كما يشهد به النظام العجيب فان من الملاحظة ما في من العجائب يعلم بغيره
 ان الواجب عليه لولا انهم اوجبه ففقد في ذواتهم الصور في ذواتهم لوجودها بانفسها
 وقد قبل يحصل جميع المكملات في هذه صورها وهر كما ذهب اليه طائفة من المشائين
 وفي الذب بثل ما يطل به في شئ شئ من سبل قد قبل ثبوت المحدثات قبل وجودها

بوثنا عينها كاذب اية المصداق وكتب الحكم بوجوبه بالاطلاق والوجه بين الوجود
 والعدم المسماة بالثبوت والعدم عندهم بوثنا عليها بالتحقق والحق في الوجود والعدم
 وهو كالتسراب فذلكم ايضا باطل لان تحقق الشيء بدون وجوده في الوجود والعدم
 غير محقق والصورة السالبة مثلا بوجوده في الحس المشترك والى ان يكون لها ما يخرج
 وقد قيل بانها والحق بالحق كاذب اية وفخر بوسه فذلكم الخش لا لا كما هو في
 والممكن ومنه من كل شيء الا شران ومن شايده ان ليس له بالاجداد ان تحذفه في
 بل لا بد ان يوجد حال كونه حاضرة ومعلمه كما ان الصور يوجد من ان تقوم
 علم فعل بل حال كونه خافية ولا تستلست الصور ففعل الممكنات لا يبر على وجوده
 ولديه ولا يلزم الا منظار لان انقار الشيء لو كان مع شعور على الحقيقة فهو
 ارادة والافضل طبعي ونقص سقوط الانسان مع العلم به من الطبع فانه ليس ما رادى او
 قد ظهر لطلان في الطرق فلا بد ان يكون ان اول الطرق بالايان طريق التاخرين من
 من فاته تعالى هو علم الممكنات ولا يتوقف نفعه على فطر اسيد الزايد من ان الممكنات حقيق
 جهة الوجود ووجه عدم الالافقية ولا يصلح الممكن لان تعلق بين جهة الوجود
 الوجود والافقية بلان وجوده بوجوب الواجب قوله لانه مع ما فيه لا يصلح القول بالانحاء بين
 وجود الممكنات وذات الواجب والاصح اطلاق من ممكن وممكن وبينه وبين الواجب
 لان الاتحاد في الوجود هو مناط الكل وهو معلوم الا نشأه فاقبل للممكن وجوده في
 هو الارتباط بينه تعالى وبين كل ممكن وهو مناط كل ممكن ومحل مناط كل ممكن
 قلت الارتباط بوجوبه ايجابا فاما الممكن من لا يتعد الا يتعد واحد التسبيح لما لم يكن يعود
 في ذات الوجود اصلا فيلزم ان يكون التعد في جانب الممكن ولا يصح التعد في الشاخص

ج

نوع واحد لان الشخص عند التحقيق هو الموجود وان اريد بالوجود بذوات الابرار تعالى
فهو واحد وان اريد بالاتحاد فكيف يتوقف التسوية على تعدد الاشياء لان تعدد
شعبه الشخص الواحد ينافي ما هو التحقيق عند التأويل بعينه من التحقيقين من ان الشخص هو
الوجود الخاص لما دلت ادلايا على انه واحد على الحقيقة والاعتقاد على عينه ان وجود الممكن
لا يصف انما هو لا يستلزم سبقة وجود الموصوف ولا انتماء الى لان من انتماء
لا يكون نفسا بل كانه نفس فهو مبرزة فلما معنى الاتصال وانتماء فينتهي الى الواجب ان يكون
حقيقه محذوشر لا يتخاراه انتماء الى من انتماء على نفس الالهية هي الوجود
ولا عابية بل يوكدها كانهما لا يحتاج الى انتماء الوجود وكلها بالذات
ثم ان عقولنا المشوبة بالوهم لما كانت جوارحنا فانها بغير المعلومات او بغير خبرتها
والجوارح علمنا بها غير علمنا بذلك حصوله او زواله فقد حكم قلبنا بتدليس بطريق وجهين اول
ان الواجب ان يكون الممكن فكيف يكون من انتماء ذلك الى ان العلم الشئ
استيانه ولا يتنازل الاشياء المتعددة ما لم نجد ما به الاستيانه فبغير حقيقة واحدة بسيطة
نسبتها الى جميع الممكنات على التسوية كيف نكشف جميعها عند الواجب ان يكون كذا الامر
الضرورية قد تبادى الى خلافها بزمان وحسن والهام لان ضرورتها ضرورة الوهم فلابد ان
في ان الهام لا يكون من انتماء انكشاف ما بين اخره كذا في المقدمة الثانية بوجهين
اول قد تبادى الى الوهم الصائب الى ان الواجب مع بساطة وحدته مباينة للمكشبات
من انتماء انكشافها ونظير الانكشاف هو الوجود فان ما به الوجود مباين ما به الوجود
الممكنات المتعددة والوهم لا يكره لتماثل نظيره او يري ان نقاشا وحقا صورا
متعددة تبقى منها اشكال وهو ان الحق ان العالم حادث ولا يستلزم حدوث الحوادث

10

فلا شيء الا ان يكون موجودا فلو تعلق العلم به في الازل لعدت قضية عاجلة انشئ معلوم و
محمدا لا يجاب عن ثبوت الثبوت له او يستلزم له الجواب على ما يقتضيه ان الحق ابدى
حق الغرض او الاستلزام بالنظر الى طبيعة رطل الايجاب فلا يمنعها من حضور احد المتكبرين
والحقائق ان البديهة في هذه المسألة بديهة الروم وحيث ان ولا يتجه من توقع علمي
ما اتينا ايز من حكمية علم الواجب حل وحل كالمعاد في بيان ان ان الواجب
كما انه فاعل الاشياء انك غاية ايضا على ما كل من الشيخ فان الغاية هي العلم التام
على المصلحة المترتبة من الفعل وما وجد في كلامهم ان الفاعل المتعالي في مسأله بالادوات
والغايات فالاول والغاية هي العلم التصوري بالمصلحة الذي هو خيرات الفاعل في تلك
ان في حقيقة المجهول فيغناه لا يحصل من اوان لما حقق الشيخ ان العلم لا يعني شيئا
الا من قبل السبب بل هو سبب كل شيء وعلى ان لا تفتت الادلة وتقرانية قل شي
شهادة قل انه شهودا معناه لم يولد وهو بصيغة المعلوم فيغناه لم لان الولد الاول
ثم ثان فلو ولد المتعالي في المولد ما يمكن فلا تامل او واجب فيقعد الواجب اربعة ظهر
بطانة وقيل الوالد المولد متضايقان في التضايقت تجميع علاقة العينة في تصور المولد
فمنه من الغناء وهو يعني لان التضايقت بينهما بالنظر الى وصف الوالد والولد وانما نظر
الى ذاتهما ولا يتغير ولا يجب الذات ولا يجب الصفات اشارة الى سؤله فاذن ان
واجب من جميع جهات بمعنى ان الواجب تعالى ليست وجهه ان مكان اصلا والحقائق
ان الواجب كما ان اى جوده لا يعتبر معهن الاضافة كما علم في القدرة والاعقاب بها
الى كون نفس ذاتية منتزعة مما توقع منها في غير هذه المعنى ما شتهر عنهم من ان صفاته تنع
على ذاتها والافاضات اعراض وحسبته كحفة كانه سيرة وانقرت في الاتصاف بها يرجع الى

٧١

[illegible]

من فخره العدم الى فخر الوجود الا ان مخرج الوجود على فخر العدم لا يمنع مخرج الوجود
ان يكون الوجود الاول في ذاته هو الوجود كما جوده قوم من المتكلمين ان يكون بعض منها
على الوجود الاخر على سبيل الدور او كونه ان يكون من قبل الواجب بطلان الاولين تسليم
تعيين اشياء اما بطلان الاول فلان اولية الوجود الممكن ليست عينه ولا ذاتا فلهذا لا بد
من غير اذ شئت كل شيء سوى الذاتيات لا بد منها فاما ان يقتضها الذات على سبيل الوجود
فوجب الوجود تطلبا له والافعال وقوع العدم اما بطلان مخرج المخرج موضع جازم في جميع
الرقابان او على سبيل الرقبان فان كانت الذات فيجب نظرا اليها في غير وجوده فيقول
اني وجوده فاما ان ينسب او ينتهي الى الواجب او معدوم وموجب طباع النقطة البسيطة المكتبة
بان المادية الباطنة الذات بالعبثية الذاتية لا تقتضي شيئا لا نفسها الباطنة ولا غيرها
والعدم والذات لولا ان العدم بادية متفرقة وتبطل تلك من بينها ليس في قول ان الاتقان
على اولية الذاتية ويمكن ان ايضا ان الاولوية الذاتية بعد تسليمها كقوت في وقع الوجود
شكانت الذات مستفيدة الوجود من نفسها اذ لا يمنع لنفسه الوجود العا هو سبيل الرقبان الوجود فليعلم
ان تقديم على وجوده بالوجود وذلك كما ترى اما بطلان الشئ الثاني ان يكون بعض منها
بعض اخر على سبيل الدور او كونه فانه لو لم يكن في الوجود واجب بالذات لا يمنع الوجود مطلقا
الممكن بالمتبع انما معدوم لم يوجد الا لزم التبع بلا مرج فليعلم ان ذلك العدم الذي هو جازم
كل ما سبق للاختلاف انما يبطل عدمه مع وجود السابق لا يمنع تخلف العلول من غير ذاته
وكما عدم كل ما سبق مع عدم سابقه فلا يمكن امتناع الامس من قبل الواجب لعدم لزوم تخلف عدم
من انتم السبيل الى الواجب في ذاتها او كونه في المقام وقد يقود جواز الممكن في صفة الوجود
الى الواجب مستفهم الوجود لان وجوده وجودا ما يتوقف على الايجاب والايضا يتوقف على الوجود

لان الاجاد ليس بشئ من المعدم وفيه القام شئ ان علة الاجتاج الى العمل فيقول
 علة الاجتاج هو الامكان فلا سلب ضرورة الطرفين فيوجب ويها نظر الى ذات الممكن فيلاحظ
 ترجيح احد ادين لا يكون لا يخرج فاجب الاجتاج اليه وكذا من ان سقم فانقول لا يمكن فهم من
 ان المحدث و عدمه علة الافتقار الى سعة و منهم من يجعل شرط من العلة و منهم من يجعل
 سعة و العلة هو الامكان و كلامهم جميعا وان لم يخل من استحقاق قضية الترتيبية و تعلق نفسية
 الاذن نفوس المتكلمين في ان ذلك فليعلم انه اذا اوضح وصف المحدث بما هو مبدء من ان
 امكن الوجود الحادث بالنظر الى ذات المحدث لم يكن في عباد مبدء استجاب استثناء الوجود
 خارجة من الذات ليس وجوده مع ما اولى اقتضاه بالنظر الى ذاته يعني الذات فذلك
 عن ان يستدل الى شئ فاجتاز شرطية او شرطية انما هو باهر يمكن الذات فيخرج الامر ان
 و هذه البيان البكيت ان المحدث كيفية انفراد الوجود المتأخر عن العمل بالاجاد فهو متأخر
 برتبة كيف يكون علة له و شرطية لا يمكن ان كان فانه سلب ضرورة انفراد الوجود
 نسبة سلبية بين مفهوم المحدث و الممكن فغايرة ما يلزم بتأخره عن مفهوم المحدث فلهذا يقول في نفس
 و القام فقلت انك ما عرفت ان علة الاجتاج الى العمل هو الامكان فليعلم انه لا نسبة
 و عدم الى ذات الممكن بان عبارة عن سلب ضرورة شئ او كيفية لنفس شئ فان كان كون
 فذلك نفس الوجود لان الوجود يعني ما به الوجودية بالوجود حقيقة و الحمايات معان تنوعها
 الذين او يكون ذلك نفس الماهية بناء على ان الوجودية ماهية و الوجودية متغيرة
 منها فاول ما ذهب اليه المشاء ان ذاتي ما ذهب اليه صدر الدين شيرازي ان الذات يجب
 اية جعفر من الاشراقية على ان ذاتها جوهرية شئ و ان يكون باذاتها و ان
 معاذ الية الترتيبية بناء على ان الممكن المحدث شيرازي الى انه الوجود و الاشراقية على ان الماهية

فالحاصل على الاول سيمى مولفاً وعلى الاخيرين بسيطا ولا بد من ان ترشدك ان مراد
 المثلثين بمفاد الهيئة التركيبية كما هو المراد من المثلثين بالمعنى الباطني من وجود
 المحكمين ملحوظا على انه معنى غير مستقل به الملاحظة حال الطرفين كما يفهم من انق البين
 قال الحق ابا قزوينه دفع قول من قال ان للعلل الاربعة لم يحل من اعتبارها في السبب
 ان النفس الصادرة عن الالات انما هي انفسها ان نسبت اليها الصادرة او ان تعلق
 في هذا النوع من المحل انما يخلو من المحل والمحل هو الذي عليه على ان يراه الملاحظة احدنا لا يراه
 ان يتوجه الالات اليها بربها وانما دخول برها وانما هو في تعلق المحل بالبرهان
 تلك الهيئة التي كانت على الاربع في الاربعة في الخارج انما هي تلك الهيئة التي لا يسهل
 الاستقالة الا على انية ذلك المعنى الاربعة من جهة وجودها في كناية كناية عن حقيقة
 عند مفاد الهيئة التركيبية وكل من دان شئت شاء على ان لم يرد اعتبارها في الهيئة
 الخارج فحقن قائل ان تعلق النقيضين في فاذا ارتفع وجوده في الخارج فحقن قائل
 لانه اذا لم يكن الاربعة في الخارج ايضا فحقن تعلق النقيضين في الخارج ومن هنا علم ان الهيئة
 الاعتبارية لا يغير في الوجود والذات وجودها باعتبارها في الوجود وقولهم لا يترتب
 قولهم لا يترتب على ما انزعاج لا يكون حكم الا ان يكون في الوجود في الوجود في الوجود
 الاعتبارية في الاربعة في الخارج والفرق بين الهيئة الاعتبارية والاستقالية في الاربعة
 وان استغنى ليس به وان ذلك النوع من الاربعة لا يوجب الصفة والبرهان كما ان العلم
 ليس بغيره ولا عرض في الحقيقة من الاربعة في كثير من المواضع ولعله لم يتبين احدا
 غيرنا فحقن في ان الحق من تلك الاربعة ما هو اختيار كثر من الاربعة في الاربعة
 ان الاربعة من السبب والستة عشرة في الحق ان الحق في قولنا زيد موجود في الوجود

مذہب

[illegible]

هذا النوع من العدم محال الوجود لان شئ عالم من جميع انحاء العدم عليه لم يجب له الوجود
 الواجب كونه عند وجوده الممكن و عدم الممكنات جازية و بهذا يلزم سلب العالم
 و بهذا يظهر ان ما شئ من الممكن ان يكون ان كيف تبطل الحوادث بانها قد كانت
 مع التخلّف من ان السابق هو لاحق متقدم عليه زمانا و الواجب تقييد ذلك كافلا
 لا يفي لان التقديم بالممكن علة تامة شئ من الممكنات او علة تامة للعلة انما هي
 ممكن لحدودها من حادث و عدم الشئ لا يفي في شئ غير اجملة بل هو محقق
 غير ان قول آخر انه قد علة تامة لكل و قد ترجح لا مرجح بل هو ان يستفيد من
 آخر هو من آخر و كذا غير انما هي علة تامة لوجود من تلك كبريات لا يتم
 استحقاقه ليس بل ان الشئ انما من التوحيدي في الشئ انما في من التوحيدي الاول و ليس في
 ابطار و عدم سائر الممكنات فاما في قوة السلب الكلية و قد ثبت انما هو موجب
 و هو لا يجاب السلب بالواجب بل ان الاجابة لا يكون الا بالاجاب جميع الى وجود
 جعلها سلبا لكل و وجوب الاجابة بالاجابة لا يستلزم اجابة القضية الشككية حتى يلزم تقديم الشك في
 الاستلزام فبعد البيان و قد بقى الواجب تقييد علة تامة شئ من الممكنات فاقول ان
 يقتضي بان الامكان على الوجود لا يعقل سلبه و العلة من حيثها على ان يقتضي وجودها
 بالتقديم ان التقديم علة تامة للحادث الا انه لم يوجد الا في عدم امكانه فيجب ان
 في الاول متمنع و متمنع مادام هو متمنع لا يوجد فيه العلة فان بعض الاحاد ان اردت
 ان تعرف حال الامكان هو علة الممكن ان لان علمه فان يد يد المعنوم انما هي
 في شئ وان اردت معرفة شئ او متزاعده هو انما هي علة الا متزاعده انما هي علة
 فعل من الممكن سلبا كما ان المعنوم نفس الممكن في الممكن المصدق انما هي علة

لا بد من جمع الى علة الشئ وان جعل ما به الوجود لا يمكن ما به الوجود الا كما ان علة فيكون الشئ
محملة للمقدم لان مرتبة افعال الشئ ابرق اخر من مرتبة ذات الشئ اقول آخر تاثير
او بدو المفهوم الاخر اعم وبقوة تليق في شئ الظاهر به بالنظر الى ما ذكره بقوله لان علة الشئ
او بدو محمول تفتيش لا بد ان كان بالنظر الى ان الاحكام لا احوال لا تراعى ما به اثر الشئ
فلا يخفى ان غير مطابق فاقع فان لعدم احكاما كالمباينة الوجود كونه ضروريا وكمكانا
او مستغنى عن كل اثر اعم فلا حال كونه حاله بغيره واما بالادلة والاحوال فبما به اثر الشئ اعم
وامكان بالنظر الى ضرورة العلة فهو في كل المنع وحوى بلا دليل وقد عرفت ان كل
اثر اعم بسببه مع قطع النظر عن منش راثر واحد مع قطع النظر عن اعتبار المعبر عنه
احكام مع قطع النظر عنها الايمان به اى بالعدم كونه البسطة او بالعدم مطلقا او بسببه
لعم التصديق فيه مع كل اصحاب القول بالجمع والاتفاق المتأولين بان يكون العلم بسببه
وقد عرفت ان العقل في تجزئة الترتيب بلامرج وبقوة من انما السبب والترتيب الغريب الذي لا يمكن
او كما يقول فان بدو السبب بان شاء مصنوعا بالاصانع بلامرته وبقوة من
لا عار في البقرة تدل على البعير واثر الاقدام تدل على السكينة لا يدل وخرقات فجاج
وسماوات ابراج على افعال البعير وشبهها هم اذن من بيت الحكمة وادخلها
ان تاثيرها حال الوجود هو تحصيل للمحصل واما في حال العدم فمجموع التفتيشين فمجموع
هما شبهة عليهم بغيره اذ في تجزئة بان يقول حصول شئ بعد ان لم يكن اعم في حاله
محصل للمحصل هو تحصيل الى حصول اعم في حال العدم فمجموع التفتيشين واثبت ان تاثيره في
حال الوجود اعم في كل تاثير فغاية لزوم تحصيل حاصل في كل التحصيل واما استكمالها في
تحصيل الحاصل تحصيل آخر والاقتسام والتعشيب به جزاء التوفيق ولا تقدر انه لا بد من الغرض

في استيفاض مناسبة ولا مناسبة بينا وبين الواجب ثم لا نأخذ متعلقين عليه المتعلق
 بالمادة وهو تعالى كبر معنا غاية الجود فلا بد من ذي شبهتين شبهة يستفيض من الواجب
 وشبهة يستفيض علينا وهو نبي عليه الصلوة والسلام عشرة أكرام قلنا قال وعلوه السلام
 على من بعث بعده من النبيين على كل عليل حلة بدنية اذ في نية وعلى الله وجه الدين
 ثم مقدمات الدين من حج الهداية واليقين اما بعد فلهذا استعمل عليك الانعقاد
 والاعتماد في النعمان في النعمان فان الانعقاد والمعاد في الورد اخذت النعمان اذ
 كما لم يفر في النعمان على وجه تفصيل كالم يفر في النعمان كك فاما حضرت في النعمان
 سواء اريد بالصور المصور او الاتفاقات فان الملتفت اليه لا يكون الا في النعمان
 على ما اريد المحققون فان قالوا فاضل البروي ان ما روي بالمعنى الاتفاقات لا في
 فليس الا بالنيات مائة رسالة في صناعة الزمان اي المنطق فانه مما يوزن
 بانها انما بلغت قرينة في النعمان سبعة سبعة سبعة سبعة سبعة سبعة
 في اسامي الكتب بل هي اسما وجاس او اعلام شخاص او نصوص من كل منها
 وتفتق الحق ان الكتاب انما عبارة عن المعاني وحدا او عبارة عن الانعقاد
 او عن التركيب منها ولا غير وعلى الاول علم شخص لان مجموع المعاني وحدا شخص
 لا وجوده الجاهل وان تعدد وجوده النعمان وعلى الثاني اهمه من لان التحقيق ان
 الانعقاد اعراض والاعراض تختلف اشخاصها باختلاف المعاني والانعقاد
 الموجودة على نياتها غير بالشخص فكل الانعقاد الموجودة على نياتها
 باعلام شخص وتصريح الرضى ان اعلام الاجناس تقديرية ثبتت في اذ
 من ذرة نقطة اليه كقوله غير منصرف من جميعين وقوله من ذرة من غير

في ذلك

وغير ذلك ليست في مسائلها كالتبليغ باعلومها من غير العلم
ايضا اسم غير يعلم ان مثل هذه الاختلافات وقع في سائر العلوم ايضا اللهم
بين المثلون كالشخصين من التوهم قدما بحقيقة وعاء مقدرة على تيقن
عبد الشروع على هذه البصيرة كتحديد موضوع العلم وغاية ورسمة من مقدرة العلم
ومقدرة الكتاب بحمل ما يحتمل ولا وجه تخصيصها بالانفاط كما هو مشهور في
في حاشية السيد الزاهد على الحاشية الخالية على التهديف العلم المتصور في
انارة الى ان القسم يجب ان يكون له دخل في الاكتمال بات الصورة
وتوهم المطلق لا يعلم فلا يحسن كغيره في الصورة وقد عرفت الصورة في الصورة قد عرفت
الانفاط باه صفة توجب حملها تميز الاكمل يقتضيه تعلق ذلك التميز بغيره الغالب
جاء في العلم من المحسوس المحسوس في العلم لا يجب بذاته وبقوه وعلم الممكن بالجزئية لا بد
مسلوكا كان محض هذه الجزئيات في النفس وفي آلتها على اختلافها لا بد من العلم
التي هو الاصل في العلم لا بد من العلم في قواعد العلم وعلم انهم اتفقوا في العلم
ونظريه في بعضهم وهو ان جريته وبعضهم الى نظرية وانفاطون في نظرية اقرقا
فوقتين فرقة ذهب الى ان نظريه لا يمكن تحديده وانما طريق معرفته كمثل
ونزعة الى ان يمكن تحديده فذكر اني تحديده حدودا وادشا العلم الى الحق هذه
تقول الحق انه من اجلي البديهييات لا يقدرا علم من مقولة ان كيف قلنا
فصل ايضا في تحديد يختص بالنظريات لان العالم الجزئي من تلك المقولة لا مطلقا
منع انه يجوز ان يكون صدق وكيف صدق العلوم كما على فعل الجواب استدل على جريته
بان خبر العلم يعلم بعلوم العكس من كذا روية ما فيه كالمفرد في العلم كما يعلم بان العلم

بهر دو خود را علی الاطلاق و انقیاد و اما علی وجه عموم و خصوص و علی کل تقریر
 انما هو المشهور من ان بهیته الخاص و انقیاد بهیته العام و اما علی الاطلاق لان العام
 لخاص المطلق جزء المقید و نظریه الجزر استلزام نظریه الكل و یرد علینا قیاس
 اولاً ان الضروری هو حصول العلم الخاص فی الذهن لا مقصوده لا تصور المقید
 حتی استلزام تصور الاجزاء لا یقید لیس تصور الاجزاء حصول الشی فی الذهن حصول العلم
 عین تصور لان حصول الشی هو علی تخمین حصول ظنی لا یتبرکت علیه آثار المطالبه
 و حصول عینی یتبرکت علیه آثار العلم بوجوه الاول و مراد به الخواص فی ذواتها
 لانهم ان یکون اخص مدركا بالکنه حتی استلزام ان یدرکها جزءه و تصور المقید لا یستلزم
 تصور جزءه بالکنه لا باسناد ان یکون شی واحد بنیابا بنظر الی تصور و نظریه
 بالنسبه الی تصور بالکنه و اما لانهم ان فی العلم الخاص فانه یجوز ان یکون غیره
 فانه الحاشیه دل من نفس طریق ذوق لدفع بدین المتعین بکلیه من المجاہدین
 لا یخص لذكره اقول انما الزمان ان غلب علی طبعهم و تصور کون علمهم
 بشیء علی انهم لیس بالمقید فتقول لعل ذلک الطریق ان لا یخفی ان العلم
 بهذا العنوان یا یکون مبداء لا کشفیات و اما حاضر عن تحقیق الذلک ان نحو هذا
 مشترک بین الجميع فمن رآی ان العلم لا یقید له اوی هذا المفهوم اعنی ظن ان تصور
 و هذا هو المفهوم ذهب الی انه یدعی من رآی ان حقیقه جزء و هذا هو المفهوم
 عنوان معروضی له و ذهب الی انه نظریه خالده اذهب الی انما هیته استدلال
 بهیته الخاص استلزام بهیته العام و هذا بنا علی ان المفهوم الذی استدلال
 بهیته مفهوم انتزاعی و ان افرادة حصیة ان نوع بالنسبه الیهما فتنقطع

ذین

و اما علی وجه عموم و خصوص و علی کل تقریر
 انما هو المشهور من ان بهیته الخاص و انقیاد بهیته العام
 و اما علی الاطلاق لان العام لخاص المطلق جزء المقید
 و نظریه الجزر استلزام نظریه الكل و یرد علینا قیاس
 اولاً ان الضروری هو حصول العلم الخاص فی الذهن لا مقصوده
 لا تصور المقید حتی استلزام تصور الاجزاء لا یقید لیس
 تصور الاجزاء حصول الشی فی الذهن حصول العلم عین تصور
 لان حصول الشی هو علی تخمین حصول ظنی لا یتبرکت علیه
 آثار المطالبه و حصول عینی یتبرکت علیه آثار العلم بوجوه
 الاول و مراد به الخواص فی ذواتها لانهم ان یکون اخص
 مدركا بالکنه حتی استلزام ان یدرکها جزءه و تصور المقید
 لا یستلزم تصور جزءه بالکنه لا باسناد ان یکون شی واحد
 بنیابا بنظر الی تصور و نظریه بالنسبه الی تصور بالکنه
 و اما لانهم ان فی العلم الخاص فانه یجوز ان یکون غیره
 فانه الحاشیه دل من نفس طریق ذوق لدفع بدین المتعین بکلیه
 من المجاہدین لا یخص لذكره اقول انما الزمان ان غلب علی
 طبعهم و تصور کون علمهم بشیء علی انهم لیس بالمقید فتقول
 لعل ذلک الطریق ان لا یخفی ان العلم بهذا العنوان یا یکون
 مبداء لا کشفیات و اما حاضر عن تحقیق الذلک ان نحو هذا
 مشترک بین الجميع فمن رآی ان العلم لا یقید له اوی هذا
 المفهوم اعنی ظن ان تصور و هذا هو المفهوم ذهب الی انه
 یدعی من رآی ان حقیقه جزء و هذا هو المفهوم عنوان معروضی
 له و ذهب الی انه نظریه خالده اذهب الی انما هیته استدلال
 بهیته الخاص استلزام بهیته العام و هذا بنا علی ان المفهوم
 الذی استدلال بهیته مفهوم انتزاعی و ان افرادة حصیة ان نوع
 بالنسبه الیهما فتنقطع

و اما علی وجه عموم و خصوص و علی کل تقریر
 انما هو المشهور من ان بهیته الخاص و انقیاد بهیته العام
 و اما علی الاطلاق لان العام لخاص المطلق جزء المقید
 و نظریه الجزر استلزام نظریه الكل و یرد علینا قیاس
 اولاً ان الضروری هو حصول العلم الخاص فی الذهن لا مقصوده
 لا تصور المقید حتی استلزام تصور الاجزاء لا یقید لیس
 تصور الاجزاء حصول الشی فی الذهن حصول العلم عین تصور
 لان حصول الشی هو علی تخمین حصول ظنی لا یتبرکت علیه
 آثار المطالبه و حصول عینی یتبرکت علیه آثار العلم بوجوه
 الاول و مراد به الخواص فی ذواتها لانهم ان یکون اخص
 مدركا بالکنه حتی استلزام ان یدرکها جزءه و تصور المقید
 لا یستلزم تصور جزءه بالکنه لا باسناد ان یکون شی واحد
 بنیابا بنظر الی تصور و نظریه بالنسبه الی تصور بالکنه
 و اما لانهم ان فی العلم الخاص فانه یجوز ان یکون غیره
 فانه الحاشیه دل من نفس طریق ذوق لدفع بدین المتعین بکلیه
 من المجاہدین لا یخص لذكره اقول انما الزمان ان غلب علی
 طبعهم و تصور کون علمهم بشیء علی انهم لیس بالمقید فتقول
 لعل ذلک الطریق ان لا یخفی ان العلم بهذا العنوان یا یکون
 مبداء لا کشفیات و اما حاضر عن تحقیق الذلک ان نحو هذا
 مشترک بین الجميع فمن رآی ان العلم لا یقید له اوی هذا
 المفهوم اعنی ظن ان تصور و هذا هو المفهوم ذهب الی انه
 یدعی من رآی ان حقیقه جزء و هذا هو المفهوم عنوان معروضی
 له و ذهب الی انه نظریه خالده اذهب الی انما هیته استدلال
 بهیته الخاص استلزام بهیته العام و هذا بنا علی ان المفهوم
 الذی استدلال بهیته مفهوم انتزاعی و ان افرادة حصیة ان نوع
 بالنسبه الیهما فتنقطع

فأيتاد ان الانترامي على ما اشتبه من المتأخرين حقيقة ليست الاله
سواء في العقل فتنقطع كون الخاص مدك بالكلية نعم تنفخ حقيقة من حيث
انها حقيقة مسبوقة وتوضيح انك لما عرفت ان العلم بهذا العنوان انما
عنده المدرك وتوجه فالله اسبون الى البدايته فيميد الى انه لا حقيقة اخرى
بالفهم عنوان بل فالصواب لا حكم بان العلم بهذا العنوان انما على البهيمية
عليه تأثم حكم بان تنفخ ان حقيقة هذا المفهوم او ان حقيقة غيره وهذا عنوان
ولا يخفى صدق هذا الكلام وعدم منافاة لاسبق في توجيها ان المراد ان حقيقة
لنا في جلاها حقيقت على لا تشاركها ان من المحسوسات ما يبلغ ظهوره الى ان يمنع
عن التحدث فيها كالمس من اعتقادات الشريعة لا يمكن بناء الكلام عليها فان كان اعتقاد
غيره بالذات لو تابع فلا يوجب منافاة لا يبي من المصريح في التصديقات فيكون
مع تجوز الجانب المختلف تجوزا مرجوحا والا فخرم وعقائد الخرم انما كان
لما وقع منع ثباته اى كيث يمنع زواله بالتشكيك تعين مع عدم ثباته تعين ان
سلط بقا فجنس مركب ثم ان في التقسيم مسامحة والا فالفهم من الحق الادراك
والا ففهم المصدق كالعالم عين العلوم مع ان كثيرا ما يحصل المصدق في الشيء
الجهل ومقادير الحقيقة التركيبية عند المصنف في حالة الشك مع عدم التوافق تعلم ضرورة
ان العلم بشي لا يزول ما ونا المتقين اليه متوجهين الى غرض مع اننا نحن جازين
بشيء ثم تشبهه طريقا كمن يمع عدم انقطاع الاتفاقات اليه ولا يمكن التشبه
تبعه بكون لان الكلام في التعبير كالكلام في المعبر عنه وحكم ذلك انما هو
وقد اى عنوان لم يكن اعتقادا في نسبة خبره سواء لم يكن او كان كما انما انما كان

فانما لا قصد الحكاية فحينئذ لا فائدة من تردد الذين يطرفون فيك اذ ليس هو من اجزائهم
 التي اختلفت جوارها اذا جازوا فمفهومها فيجوز ان يكونا نوعان متباينان من الوجود
 ضرورية وقد بينا على ما بين التصور لازم وهو عموم يتعلق بالتصديق للزوم
 آخر وهو خصوص يتعلق باختلاف اللزوم على اختلاف الملزومات حقيقة
 قيل ان اللزوم معلومات للزوم والواجب لا يصدر عنه الا لكونه ذلك كسبب
 لم ينتج المظهر لانه اختلاف الملزومات حقيقة والنتيجة اعم من حقيقة اعتبارها
 الواسع يجوز ان يكون مصدرا لاسر كثيرة من جهات مختلفة فذلك ما ذهب اليه الاكابر
 وانما سبب المحدثين فيما اتحدوا نوعا مختلفا في تعلقها بآيات التي يعلم سبب
 اتحاد المعلوم بناء على اتحادها قول يزودها بآدي لتغير على اللزوم ايضا كما هو
 نعم لا يجوز الا باسناد التصور شيئا حتى يثبت في الحقيقة لانه في مفهومه عموم
 وموجبة الاطلاق قال العلامة في غير الدين الطوسي في التوجيه وقيل في تعلق
 كل من الاعتقاد والعلم بنفسه وبالاخر اقول ولا توهم له ظاهر الا لان تعلق
 متعلق الموضوع من حيث ربط الموضوعين بهما
 ككلاهما وجه المستحصل ومنها شكك فهو وهو ان العلم بالمعلوم ممكن
 بالذات بناء على حصول الاشياء بنفسها في نفسها وقد بينا على ما بينا كثيرا
 حكم على اشياء معدومة في الخارج كحكم بان زيد اسير له مع ان ثبوت شيئا
 من ثبوت الثبوت له ولا يجوز له في الخارج فلا بد ان يكون في الذهن شيئا
 لان وجوده في الخارج وجودا محض لا وجوده منها لزوم اجتماع المتساويين لوصول
 شمعان من نوع واحد او محض في طبيعة قد يقيد ولا يخص عنه الا بالتمام

[illegible][illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قيام الصورة وان قال بقيام الحالتين فيهما معا لا يورد ان لا يفرق بينهما
فان الحصول بحسب الفهم لا يفرق بين الحالتين على الصورة في العلم بل يفرق
ما يورد عليه وفسد المعنى في حيث قال ثم بعد التفصيل في حيث قال ذلك التفتيش في
ما يقع ان القول بقيام الحالتين قول بلا دليل ساقط عن حجة الاعتبار والصورة مشابهة
بان انكشاف الصورة مستوجب بانكشاف تلك الصورة فالقول بالحالة
بمجرد حصوله الى اصل جميع بين الذميين ثم ان فرقت شبيهة باعتبار
نفس المتكلم فالجواب منع امکان التعلق بكيفية كالجواب فان العلم المتعلق
كيفية ان نفس ضروري كذا لا يجب تحقيقه ان التعلق في كيفية من كيفية انفس
فهو بسيط خارجي فان شئ لا مادة ولا صورة لا عرض فيكون بسيطاً في ذاته
بينهما فلا يمكن ان يقال العلم المتعلق بذاتيات المعلوم بالعلم الضروري علم ضروري
ومن بينها وقع الخلف في بقاء انفس وتجرده بالسر ان المعلوم الضروري
هو المجهول دون المفضل فيجوز تعلق التصور بحده التام وليس كل شيء كذا
من كنهنا اي من كذا احد من التصورات التصديقات بديهيات فبينما هو ان
ليس كذا احد من التصورات بديهي والآخر ليس كذا احد من التصديقات بديهي
والا فاخت استغن عن انظر مع ان الامر ليس كذلك ولا نظراً وبنها انفس
عوان مجمع بين الاماوي الاربعة فوجبا لا خفاة متوقفا على نظر صفة
كاشفة بقوله نظرا يجب لولا انظر لا يمنع تحقيقه في الحقيقة والحق ان البديهي
والنظرية من صفات العلم بالحادث ومن ثم حوزة العلم بالقوة التعسسية انظر
ان نظريات علمه بديهي عند فلا يرد ان شئاً يكون نظرياً عنه بعض بديهيات بعض

فما من تفتت بعد هذه المدة من كونها واحدة ثم لا تفتت بعد ان تفتت الا ان قد
يجازي من التوقف انتهى وقد جازي بالتوقف في معنى النظر في العقل انما يتوقف على
مخشي البديهي انما لم يتوقف حصوله على اشي من افراد وعلية وعلية ولا افراد
يدخلون الحسنيات والمحموسات في البديهي مع انها قد يكونان بالنظر وقد اعترفوا
في شيعة على شرح الموقوف بان الحسنيات تنهايا بحكمها بانها لا تكون الحسنيات
بحكم العقل بها بانها لا يكون الحسنيات بحكم العقل الذي حصل بالحواس لا يمكن ان يحصل
بالنظر في هذا الطريق ما يشتهر بين المتأخرين بان البديهي في النظرية فحقائق الحسنيات
والاوقات على كونها واحدة انتهى في هذه المدة لا يابن لاجل الا ان كان البديهي في النظرية
مستقرا على علم دون المعلوم في الاعتقاد قد شهدوا بالحكم على من قال بانها نظير من اوجه اشياء
على شرح الجذب الجذب وانما يابن في التلويح يرجع الى الموقوف في تفسيرها بانها لا تكون
فما بانها غير دافعة بها في مختلف باختلاف الاشياء فلا بد من الحكم كونه ليس على ظاهره
وكل مصطلح ان يصطلح على ما كان وادع شاذ فيه ويزيد عليه ما يابنهم يقولون ان في النظرية
ان البديهي يستلزم على امتناع ان يكون كل طريقا باعادة البرهان والادعاء لا يتم في النظرية
فما يجوز انتفاء الا كتاب الى نظري حصل بدون الحسنيات لا يمكن ان يقع انما كان
في صدور انما ذلك الوكيل لا في النظرية اما مصطلح من غير فقه كلام في هذا الموضع
القوم فاستدلوا انهم يشهد بعدم فسادهم من هذا الطريق في ذلك لا يمكن ان يثبتوا في هذه
فما يتوقف على فاقدة القوة العقلية بما هو فاقدة لحواس العقل النظرية على ما كان
حصول البديهي في الاصل ان كان كل من كان منها نظريا لادعاء على تقدير ان كسبها نظريا في نظري
ثم فكسبها في الاكتاب وادعاء على كونها منها ما راد الى الموضع في غير مقدم شي على كسبها

و قد من في زمانه انسابا بآب سجلا لان الكتاب تفيد على كنهه من قبل الكتاب
من كتبه برتبيين ولقد روي عنه الامام ان من روي تفيد الشئ على نفسه فله ان
فلا علم له من ان سجلا لا يرد تقدمها بالزواجر على المعنى وان راو تقدمها بالزواجر
كذلك مضادة ان المعنى في القول بانها في العلم وراو حتى خير العلم في الترتيب
لقد روي انما هو كذا في العلم وراو حتى خير العلم في الترتيب
ان السوابق هي وانما كذا في العلم وراو حتى خير العلم في الترتيب
مشابهة فان الدور يستلزم لنفسه فان الدور على توقف الشئ على نفسه فله ان
توقف على نفس الامر فلا بد ان يكون كلما تحقق في نفس الامر فوجاه تحقق قولنا الموت
غير الموت فله ان توقف على باب وب على نفس فله ان توقف على نفس فله ان توقف
اقتضائهم الخاير فبين الموت والموت فله ان توقف على نفس فله ان توقف
على باب وب على نفس فله ان توقف على نفس فله ان توقف على نفس فله ان توقف
فجبة الشئ نفسه من جهة واحدة والام سبق الدور وروية نظر لان الغلبة
والعلمية قد اجتمعا في علم المجرىات بانفسها مع انها متضادان من رز
تعدد الجهات على ثانی خواش الحسب الزاهد منها اختاره الامام الزاهد
ترتیب الطريقة المشهورة من ان الدور يستلزم كون كل واحد من الارب
او توقف الارب على الشئ المستقر الى الشئ المستقر الى الامكان لان الموت المعين يستلزم
محبة نسبة الشئ المستقر الى الشئ المستقر باوجوب ان العلة يستلزم الموت المعين فالدور
فمناسب كل الى الاخر باوجوب الامكان مما هو خارج فيه مع اجتماعه على جزئية الارب
انه اذا توقف الموت لا يلزم علة معينة كل معلول كذا فله ان راو اخرته فله ان راو

مجلس شورای اسلامی

بالعلم والتمسك على تقدير ان كسبنا النظر من طريق و ذلك من طريق آخر سليم والى
 الانبائية وهو ان التمسك بوجوده منها في الحق بتقدير انه لا شبهة في ان كل كثره هو
 تحت منزلة او غير منزلة فحيث ان مقتضاها معروضة بعد غير ان قنانية فليس
 غير متنايزة فليز مناه العلى من اجل البديهة التمسك في كثره غير متنايزة
 غير متناه و تحقق الحدود الغير المتناهي محال لان عدم التضعيف في عدم الولى من
 التضعيف ذلك الغير المتناهي ولو تضييفا عقليا او جاليا وانما التضعيف
 العقلي لان التضعيف الخارجى ربما يمنع وانما اعتبر الاجمال فلو ان التضيي
 لولا متعذر فان العقل لا يقدر على ادراك امور غير متنايزة ازيد من عدد الاصل
 عدد من احد هما ازيد من الاخر فزيادة الزايد منها بعد انكسر و انقطاع جمع الزايد
 فان السبب لا يغير طريق الزيادة واللامكن سداد ولا ساد متواتر فلا يخل
 ظهور الزيادة فيها فلو كان الزايد عليه غير متناه لزم الزيادة في جانب عدم التناهي
 وهو ساد والالزام المضار الغير المتناهي بين الحاضرين لانه في جانب السبب
 كان محصورا وفي جانب عدم التناهي ظهر المنتهى بانقطاع احاد الزايد
 الحدود يستلزم تنامي الحدود والاكساست اكثر عرض للحد وقطع شارة
 الى جهة من ان الاستحالة المذكورة انما يظهر بعد وجود الزايد وان مقتضى نفس التضعيف
 العقلا الاجمال لا يجب وجوده من التضعيف في نفس الامر فان العقل لا يوجد
 مبني التضعيف اظهرت الاستحالة قلنا بخلاف استحالة المقدم وتجاوز الحكم
 الواقعية علم التقدير سلوك عند المصير ومنها ما تقو به بعض مقتضى التضمين
 كل كثره خارج من القوة العقلية متناهي او غير متناه بوجوده من شخص كل كثره

عدد متعين كل عدد مركب فهو اما زوج او فرد وكل فردا متفاضل احد برزخا
من زوج ختمت وبين فالكثرة الغير المشابهة لوجودت في بعض اقسامها غير متناه
فان كان فردا متفاضل احد برزخا غير متناهي فمتناهي متناهي ومن هو المتناهي في
الحد من عدد سلسله فن في الحد او سلسله في الحد او المتناهي في الحد او المتناهي في الحد
فانما هي فلا بد ان يكون السلسله الاخرى ايضا متناهيته ولا يلزم ان يكون المتناهي
وغير المتناهي مع وجميع المتناهيين متناه وتمامي العدد يستلزم تنامي
المحدود اذ كل مني ندين الابلين على ان كل كثره خرجت من القوة ان
لا بد ان يعرض لها عدد وقد يعبرى البديته فيها لكن يرد عليه ان كل عدد غير متناهي
وهو الواحد لا قوة عدد السه فلو خرج كثره غير متناهيته من الجانين من القوة ان
الضعيف فلا يمكن لها عدد والنسبه والالتجين المبدد تلك كثره ايضا لا حلقه
جائز ان يوجد من الكثره ولم يعرض له عدد فلا بد ان يتولد على ان الكثره الخارجيه
المتناهيته من جانب غير المتناهيته من جانب اخر لا بد ان يعرض لها عدد وهو القوة
غير متناهيته ومنها ما هو الملقب بان الضايف وتقريرا انه لو ثبت سلسله من العمل
والمعايل الى لا نهاية لزم زياده المعايل على العمل الا لاخير من هذا
هو قوة من كثره لما قوة فالمدم مثا اطلون الثاني فطال العليه العلويه
مسان متناهيان تكافيان محج اذا احدث احد منها وجد الاخر فباخره يكونان
متساويين لا يفرق سلسله من كافيات هي ذات العمل المعامل المتكافيه فم
استحالة كثره فيها لا نها مثا العلويه العلويه المصدقه هي محال اعتبارية اختراعيه
وليس فيها قطع بانقطاع الاعتباره لانقول السلسله ان لم يكن كافي حقيقه

تلكه متكافيات شهيرة النبلاء وعلية انفاضل بقراني بيان السوية
 هذان يكونان بازاء كل واحد من القضايا فيمن فرض احد من الاخر مساو بينهما في السوية
 متحقق في الصورة المذكورة لان المعلول في السوية الاخرية عنها معلوم عنها في السوية
 كل الاخر ايضا عنها معلوم سابقا وادق سوية في تقييد مقدمة هي السوية في السوية
 معنى سوية يكون اختلاف باختلاف في التسوية فيقول لما كانت سلسلة معلوليات في السوية
 سلسلة معلوليات في السوية في السوية من تلك سلسلة معلوليات في السوية
 لا يمكن ان يقال في السوية من تلك سلسلة لان تلك السوية في السوية في السوية
 عرضت في السوية في السوية في السوية في السوية في السوية في السوية في السوية في السوية
 ما عدا السوية في السوية في السوية في السوية في السوية في السوية في السوية في السوية
 الزائدة في السوية في السوية في السوية في السوية في السوية في السوية في السوية في السوية
 بين السوية في السوية في السوية في السوية في السوية في السوية في السوية في السوية
 لا عرضت في السوية في السوية في السوية في السوية في السوية في السوية في السوية في السوية
 واما يمكن سلسلة المعلوليات زائدة والمفرد من خلافه في السوية في السوية في السوية
 اصلا لا في السوية في السوية في السوية في السوية في السوية في السوية في السوية في السوية
 يعلم السوية في السوية في السوية في السوية في السوية في السوية في السوية في السوية
 ولا شيء من السوية في السوية في السوية في السوية في السوية في السوية في السوية في السوية
 بل السوية في السوية في السوية في السوية في السوية في السوية في السوية في السوية
 نسمة في السوية في السوية في السوية في السوية في السوية في السوية في السوية في السوية
 بان في السوية في السوية في السوية في السوية في السوية في السوية في السوية في السوية

فقراني

فمفهوم الشيء مجموع اجزائه الخارجية بالكلية فلا يصح ان يكون المفهوم فيها انفسها
المنسبة الى وجودها وعدمه فلا يكون كاسبابها وفيه ما فيه وقبل في قوله
نحو المقام ان التصور مجرد تمثيل الشيء في الذهن ومع عزل المثل عن كونه
حقا او باطلا من التقديرات فانها اعتبرت فيها المطابقة او مخالفتها
فلا يكون التصور كاسباب السقم اذا علت لا يقيد اعتبار السقم فيها كعدمه
او المعدوم لا يكون علتة لوجوده وفيه ما لا يخفى في تحقق المقام ان جهة المعرفة
من كالبينة التعريف والتصوير ليس من قبيل حصول علم الخارج بالذات حصول علم
بعلم السمي والذات المقتضى احد كون الخات معرفتنا لثبوت السمي بغير ذلك المعرفة بالذات
من حيث ان التصوير ليس من قبيل معرفة اننا العبر بالذات السمي بل بالتحقق في شيء
يبحث بكون العلم بالتعريف معلوما بالمعرف فان كان التعريف حقا لمعرف والمعرف
بالذات كذا ابدان وانما يتفاوت من الاجمال والتفصيل وان كان ساما علم العلم
والعلم بالعلم لا يمكن ان يتصور والتصوير فلا يمكن احدهما كمتسبا من الآخر نعم يجوز
يكون بينهما خصوصية بينهما في نقل الذهن من احدهما الى الآخر فيكون بينهما حازمة لا
الكتب برفاهة تحقيق من هو من الخلق فيحصل كونه بينهما بهي الهيئة نظرا
والجهد في معرفة المعرفة كعب في حق عدم نظرية كل كعب نسبة متساوية بينه وبين
يدعوى ضرورة من متساوية الاربعة هو في قوة دعوى نفس المثل كما لا يخفى في سبيل
مد النظر على الحركة الثانية من الحركة من المبادئ الى العلم فان التعريف في المكان المفرد
كان تعريفه في كل واحد من هذه الاربعة وحدها لا يحد في الحركة الثانية وان كان المفرد
انخفضت في الذهن ليس من جهة انما يتصور الحركة وتكون هذه افعال التعريف في هذا

وقد يقال في الشفاء انما يشهد الى ان السلب كونه من الاشياء لا كونه من الوجود
والصفات التي هي من الكيفيات التي قبل الوجود لا تقتضي بالاشياء من غير
مقدور بفعل فانهم منوكون في فؤاد فان كل ان فرض بقية النفس اشياء يمكن ان يكون
والا من وجه هذا شك يذكر لا يصلح ان في النظريات غلب سوادها من لانه
انما غور من من اشتهر افلاطون وهو ان العلم حصوله بالنظر اما معلوم مطلقا فالب
اي طلب تحقيق الحاصل اما مجهول مطلقا فكيف الطلب لان المعلوم عندنا
لا يمكن توجب النفس اليه بالضرورة والحق ان هذا شك لا يقتضي المعلوم
المتصور بل يقع المتفحص في الشيء فاذا كان نسبة ما محقق عندنا كونه
ان ليس كالحاصل اصلا وحاصل هذا على الاول كيف قيل ان في طلب تحقيق
والجواب هو ان في بعض الشرح ان هذا لا يرد يقتضي العلم انما هو سافه
بمعلوم من وجه مجهول من جوابي منع احصيا معلوم من جميع الوجوه ما هو مجهول كالمجهول
ان يكون معلوما من جهة من شلا مجهول من جهة اخرى من حيث الذات ففان
فانما الوجه المعلوم معلوم وطلب تحقيق الحاصل والوجه المجهول ككيف الطلب
المجهول ليس مجهول مطلقا فان المجهول المطلق بالم تصور ذاته كونه شيئا محققا
من غير ضابطه وهذا الوجه المجهول المطلق ليس كمن يتبع الطلب فان الوجه المعلوم
يكون الوجه المجهول متصورا بما لا يدق عليه من الوجه المعلوم الا ترى ان العلم الذي
فرضتموه هو لا مطلقا بل الحقيقة المعلومه بعض اعتبارها ان فيه لها وجه عليها
سواء كان ذاتا او فرضيا فاذا في هذه فان مقتضى علم الحقيقة بعض اعتبارها علم
بالوجه علم الوجه فان كان احد من العلمين العلم فموجب العلم فموجب العلم

وكننا ان غير انما به وكن من قبل انما لم نعلم الحقيقة بل كننا
 الحاشية في العلم بالوجود في العلم بالوجود من ان العلم بالوجود
 وحيث في العلم بالوجود يكون مراد الحاشية في العلم بالوجود من ان العلم
 شيء بحيث لا يكون مراد الحاشية في العلم بالوجود من ان العلم بالوجود
 قلت لان العلم بالوجود لا يكون مراد الحاشية في العلم بالوجود من ان العلم
 بالعلم بالوجود من ان العلم بالوجود لا يكون مراد الحاشية في العلم بالوجود
 شيء بحيث لا يكون مراد الحاشية في العلم بالوجود من ان العلم بالوجود
 بالوجود في العلم بالوجود من ان العلم بالوجود لا يكون مراد الحاشية في العلم
 بالعلم بالوجود من ان العلم بالوجود لا يكون مراد الحاشية في العلم بالوجود
 اي ان العلم بالوجود من ان العلم بالوجود لا يكون مراد الحاشية في العلم
 بالعلم بالوجود من ان العلم بالوجود لا يكون مراد الحاشية في العلم بالوجود
 حتى ان بعضهم ما كواحد من العالم وبعضهم الى قدمه فلو كانت الطبيعة
 لتغير لما وقع الخطا عنهم فلا بد من قانون حافظ لا بد من العلم بالوجود
 وهو لائق فقد علم به حده وغايته كما في الحاشية وحده ارا بالوجود في العلم
 ان الحاشية رسم وهو موقوف في موضوع كل علم باثنين في اعراضه والاشياء
 من حيث انها اعراض وكل تلك الاعراض من كونها من حيثها وكونها من حيثها
 المقام على حقيقة السبيل الذي هو شيء شرح التبعين المعنى في موضوع العلم بالوجود
 حيث هي الامور حيث العموم والامور حيث الخصوص في ايلة من حيثها من حيثها
 طبيعة الغاية اذ هي امر عرض في الطبيعة من حيث هي فلا بد ان العلم
 في حيث غير من الاحوال الحقيقة بالانواع موضوع العلم في العلم بالوجود
 انزيب والتحقيق ان لا بأس في البحث عند التفصيل في موضوعها على الترتيب

الموهبة

المسؤولات اثباتية وهي بالمر من اللابته في الذهن فقط يخرج الوجود من الماهية
والحوادث التي للابته ثم المشهور ان يكون لمفهوم الوجود الذي هو
في الموضوع فعلى هذا لا يكون الوجود الخارجى والمطلق من المسؤولات اثباتية و
كما لا يمكن ان يقال ان المراد ان يكون لظرف الوجود من الوجود كما يمكن
فيهم فان الوجود المطلق ليس ظرف عرصة الوجود فان تحققها في الوجود
المعين ان المسؤولات الثانية حيث يوجد موضوع المنطق في الوجود والحوادث التي
يكون صدق حملها على المفردات وانتم اعلم انها تقرر المفردات في الذهن
وتخرج الوجود الذي على ان يكون الصغائر المتقدمة بها ذنبات الماهية
والصغائر المتقدمة عنها كما ثبت عننا في علم المنطق كمال فاعلم على هذا
بما ثبت من المفردات المتقدمة والحوادث من كتب الفلاس ان كتبهم من افكار
بما ثبت من باعبار وجود ذلك انظر على انتم من غير هذا الوجود في الوجود
لانتم من كتبهم من الموضوع والابته من الوجود والافان عن في الواقع
بما ثبت الوجود الخارجى فثبت ذلك بحسب الوجود الذي في الوجود فاعلم على ذلك
وصدق حملها على المفردات باعبار وجود ذلك في الوجود فثبت ذلك بحسب الوجود
بما ثبت من كتبهم من الوجود لولا حفظ منها كالبزنية والاثباتية العرفية لكن منها
من البزنية عن الوجود في الوجود فثبت ذلك بحسب الوجود فثبت ذلك بحسب الوجود
يستعمل في حكمه بالحبس في الوجود فثبت ذلك بحسب الوجود فثبت ذلك بحسب الوجود
التي لا يمكن على الشيء كماله في الوجود فثبت ذلك بحسب الوجود فثبت ذلك بحسب الوجود

على وجهها المتوحد من جهة اقتضاء من طبيعتها كافي لوازيم المعية لا يكون مقتضى
 بها ذنبا بل قد يكون حقيقة انتهى أقول فيه تطلوه لا يشبه في كونها جارية في الحقيقة
 ليست لعمدة انضمامية وانما هي تنزاعية ووجه انشراحها في النفس هو كونها من جنس وجود
 في الاصلية بان كون الوجود اللطيف في شرط المعروض اذ قد لا يكون في الاصلية فيكون في الاصلية
 متوكل وذا في الافراد انشراح احد لولا ما قول انما هو ان تلك المحولات انما هي في الحقيقة
 المعروفة بوجه منها متغير عن المعروف لا في ان اراد ان يتميز شرط الاتصاف بكونها
 غير مسلم وان اراد شرط حكمه الاتصاف لمسلم لكن لا يغيره بوجه سلبا في الحكم
 هو شيئا على شرح التميز في مقتضى الحقول الثانية من قبل اوزم المعية في الحقيقة
 لا بد كل علم من اخذ موضوع مع حيزه لتلازم اختلاف العلم الاعلى بالادنى في الحقيقة
 العلم الاعلى من شيئا من حيث هو وجوده في موضوع الادنى شيئا على اختلاف المحولات
 على جميع المحولات منها حيث الوجود المسمى ان الحقيقة المعبرة منها قوله من حيث هو
 الى تصور مفهومه وليعلم ان الحقيقة المعبرة في الموضوع الحقيقية كالحقيقة ليست في الحقيقة
 بل على بلوغها في نظر الباحث فاقبل ان موضوع العلم في قوله يجب ان يكون في العلم
 وقد حيزت من الحقول الثانية نفسها في ذلك العلم كذا في الوجودية قلت انما هي في الحقيقة
 من حيث انها احوال الحقول اذ من حيث انها محولات ثمانية من اعينها بعضها في العلم
 ان بعضها من قد ظن ان موضوع المنطق هو الالفاظ وفيه جهل صحيح ولما كان المنطق
 يحصل بالكتب ثلثة امور الطالب العلم وما به يطلب الاول ان ظاهره ان في العلم
 علم وما به يطلب سيجي طلبا بكونه علم على ان يكون اسم العلم في نفسه على ان يكون في الحقيقة
 اوزم كذا وانما الطالب وهو لها اربع مكوّنات في العلم بتأني في معنى الحقيقة المعبرة

من ان تقوم حصرا امها كالمطالب في التلخيص والطلب ما في المتن لانه يمكن اطلاق
اي الى بان بعد جعل اي شئ ما يميزه كانه لانه ان يرجع الى اشارة تكون
بالمقصد بشرح مدلولي المميز وان يرجع الى الحقيقة فيكون المقصد حقيقة بطلب
وجوده ولا يخفى ان قسم السائل لا يكون واحدا منها فهو مطلب سفاك لا يقدر
بطلب شرح الاسم اي طلب التوضيح بشرح الاسم مع غزل الخط عن
الطلبية بطلبية موجودة من انه لم يكن معلوما سواء كان ذلك التقدير صحيحا او غير
وهو احد التام بحسب الاسم او بعضه بالحق ان قصير بحسب اسم او شئ خارج عنها
وسواء قسم الاسم فاما تام او ناقص فليس شئ شارة بشرح الاسم بل هو طلب التوضيح
بحسب حقيقة اي تصور متعلق بشرح الماهية الموجودة في الاحيان اي التواضع الذي هو
سواء كان ذلك التصور مجموعا او غير منه او ببعضه او شئ خارج حقيقة اي منج
بالحقيقة واي طلب بخبر بالآيات وبما ينصرون قولنا اي هو ان يكون بالوجود
سواء كان احيانا او غير احيانا وهو طلب التوضيح بوجه شئ في نفسه اي طلب بيان حقيقة
الشئ اي لا يلائم نسبة الوجود الى الشئ ثم يرتبط بالجمع شئ بان بعد المحل
يلاحظ نسبة الوجود الى الشئ ثم يرتبط بالمحل بالجمع بان بعد وجود الشئ على حدة كونه
بسيط لا يوجد النسبة فيها وبالنظر الى ان مصداقها هو نفس الموضوع من حيث
الشرح وصحنا لوجوده او في طلب التوضيح بوجه شئ على صفة بان يلاحظ ما ذكرنا
فكره كما بالنظر الى تعدد النسبة او بالنظر الى ان مصداقها هو الموضوع من حيث
حيث يختار الا في المبدئين ثلث مطلب بل حيث قال مطلب بل على ثلثة اشياء من شئ
بل الشئ موجود على الاطلاق بل الشئ موجود على صفة فابطل في الاول سوال من شئ

بحسب الرتبة التقدرية على مرتبة الوجود الى المادية من حيث الصادرة عن
 عندنا بل هو بسيط في الاشياء في سوال عن الشيء بحسب رتبة الوجود هي الاشياء
 هذه تعالين بل هو البسيط قال ايضا وكان من بين البسيط انما هو نفسه
 عن التثليث ثمة بعد اتصال الوجود من التقر الاول اعتبار العقل ففهمنا نحن
 ثبت التقر ولكن الرتبين مختلفان التثليث بحسب كل منهما لا من الحكم فلا
 لا ينبغي ان يفرق بين السيد زاهد بان يلد في الدنيا بسبب على التقر في تصديق
 يقوم للمهمة من حيث هي لا شك لان ذلك لا يجوز ان يلد في الدنيا ان جعل شي على
 او غير مفيد وما تصور متعلق به فلا ينبغي ان من لم يطلب اليه رتبة حسب رتبة
 التقر قد يكون كجوه كقوام مادية اعتقاد وقد يكون من التقر كقوام في المادية
 وقد يكون من التقر كقوام كقوام النقصين فاذا كانت المهمة هي القوام في السؤال
 قوامها بان يقول العقل اي هل هي متفردة هي العقل الجواب نعم ولا يشك في ذلك
 اقول في نظر لان التقر انما يتعلق بمبدأ المهمة التي تكون عند الحق عبارة المهمة
 بمرتبة من الموضع المحرر في المراتب التي تدرج رتبة القوام فلا ينبغي ان يرجع الى عمل الشيء
 وان هذا التقر الذي هو من التقر في التقر ان شاء الله تعالى في المراتب التي تدرج رتبة القوام
 رتبة القوام من حيث هو ذلك الحق الخارج فقول الجيب رتبة التقر قد يكون من التقر
 الجيب التقر في نفسه لكن لا ينبغي ان اراد به الجيب التصديق في نفسه بل يطلب من التقر
 التقر بان يقرر ان لم يكن التقر جاصلا بل فان لم يكن ذلك التقر على وقوع التقر
 نفسه في التقر لا لا رتبة على رتبة الحكم وبقوة او طلب من التقر في نفسه
 في نفسه وان كان التقر جاصلا بل فان ارادنا ان نخرج التقر من التقر

توالت من ذلك ما ذكره قبل لم يذوقوا في ما يوجب دونه ذلك الذي هو المسمى بالحق
ولا يملك الا هو يطلب العبرة الشخصية وطلبكم الذي هو يقين المقدار وطلب
كيفية الذي هو يقين الاحوال وطلبكم الذي هو يقين المكان وطلبكم
الذي هو يقين الزمان في احوالها بآيات وتوابع تلك المكان المطلق
فيكون القيمة او مندرجة في اهل المركب اشكال المطلق بها التمسكون بها
على هذه الاحوال المتصورات قد شاء وصفا وذكر التمسك بها
ان تقدم المحتاج اليه على المحتاج الى التمسك به فيكون المسمى بالحق
فان المجهول المطلق يمنع عليه الحكم دبر به مساواة كل الحكم بالاساس
فيحكم بالامتناع على المجهول المطلق لانه لو اخذ معلوما من جهة لا تمنع حكمه من
قبول كذب وبيان وعلامة اي معناه المجهول المطلق معلوم بالذات فيكون خلق
بالعرض باعتبار انية الشيء وهو التمسك بالوجود والحكم بسبب اعتبار في
الحكم باعتبار الدليل وسبب بالاعتبار الثاني وسبب في التمسك بالذات
لحقائق المحسوسات وعلامة في المقام شبيهة اخرى غير الاعتلال هي ان اذ خرج من احد
لم يتصور في هذا الا بالكلية واما بوجه وجوده في الحقيقة والاعتبار فيقول الاشكال
فيل هذا التصور كان مجهول مطلقا في الواقع فحال هذه الملاحظة انما هي
على حالة الادلة في الواقع لولا الادلة باطل من جهة اذ اكان
مجهولا مطلقا في الواقع يكون واجلا تحت هذه العنوان في غير ملاحظة بل لا حكمة اذ
دبر بصيرورة الشيء ملاحظة بل لا حكمة عنوانه لانه لو كان هذا العنوان يخرج من الملاحظة
المطلقة فانه يوجب حكمه امتناعه لا يجدي اختلاف المشيكن كما ينبغي على الثاني فقول

لان الصورة ليست
معتزة عن
لان الرتبة هي بوجه
كما بينت

يجعل ما قبل ووضوح واضح للدال بآراء المدلول ومنها دلالة طبيعة صالحة
 باجتماع طبيعة الدال عن عروض المدلول وكل منها لقطعة وغير لقطعة
 اما الدلالة الطبيعية الغير المنطقية فكذلك الدلالة السجدة على الخجل والصفحة على التواضع
 وحركة النفس على المزاج المخصوص فانكار السيد الشريف ليس كما ينبغي وانما
 كمال الانسان الطبع اى طبيعة يفتقن التدن الاجتماع بنى فوطه لانه لا يفتقن
 شيئا من كل واحد بل يفتقن اياها جميعا حتى لو انفرد عنهم ففقد معيشته كمن افتقر
 الى التعليم والعلم ففقد خبره وكانت الدلائل المنطقية الوضعية اعتمدا على تعليمها
 اى شئ من الدلائل بحيث هما المكن الدلالة الحقيقية والطبيعة الوضعية المنطقية
 وكانت الوضعية المنطقية بوضع الالفاظ بآراء المدلولها والعكس فليكن
 دون الدلالات الاخرى من بينها اى من ان الانسان كثر اهتقار الى
 التعليم والتعليم بين ان الالفاظ موضوعة للمعاني حتى من دون اعتبار خصوصية
 الوجود الذى يبنى له الخارجى فان نشاط التعليم والتعليم الذى يحتاجون اليها فى التدن
 انما هى المطلقة لا المخصوصات كغافى اى كشيء دون الصور الذاتية الخارجة عن العلم
 وخلقها ففى ان الالفاظ اما لتصور الذاتية واما لتصور الخارجية واما لتصور
 من حيث هى فلهذا ينسب الى الاول مذهب كثير من المتأخرين الى شافى ومالك
 والشافعية من سائر اجازات والمصنف الى الثالث قال بعض المحققين ان الالفاظ
 مبنى على الخلال فى ان المعلوم بالغايات ما فهم من مذهب الى ان المعلوم بالغايات
 وهو الامر الخارجى جعل الالفاظ موضوعا بآراء المدلول ومن مذهب الى ان المعلوم بالغايات
 هو الامر الذاتى جعل الالفاظ موضوعا بآراء المدلول الاشبه عندى ان به الخلاف لم بين

اعلم
على الخلاف في ذلك بل تحقيق ان الالفاظ لا يحل من دلالاتها ابتداء ولا
بها توفقت على العلم بالعلم وادعاء انما هي ارتباطا بين الالفاظ ودلالاتها
فلا يعلم ذلك ارتباط الالفاظ بالعلم بطريقه فاعلم بالمدلول سابق على دلالة الالفاظ
بل انما تربت على سماع الالفاظ الا انشغاف الذهن بوسطه فقل الى المدلول كان
متخرج على النزاع في ان الملتفت اليه بل يجب ان يكون حاصل في الذهن كحق اقتضاه في
تحقيق المحصولات على ما سمع ام لا كما حقق كثير من المتأخرين فمن ذهب الى ان الملتفت
اي كجيبه يكون حاصله ايضا ذهب الى ان الالفاظ لا موصوفة بآثار الصور الذهنية
ومن ذهب الى انه لا يجب ذلك بل الصورة الذهنية انما يكون اثرها الملاحظة
الصورة الخارجية فالملتفت اليه بالذات هي الصورة الخارجية بحمل الالفاظ موصوفة
ولما ثبت ان الالفاظ تستلزم الصور الذهنية الملاحظة حان ان نشركم فيها
فهم ضرورة الالفاظ او مبنية على وضع من تلك الجهة ان حيث انه وضع على
طابق النسل بالنسبة الى واقع على حيزه القسمة هو لازم لها اي المطابقة في المركبات
فهم اخر ومن فقه السلك مما تقدم ان بالذات وتغايرت بالاعتبار بخمس النوع فلهذا
من العلم وحسب هذه ليس منها فهم ان اشتقالات احد ففهم الموضع المطابق او ثلث فهم
التي هي منها فهم واحد هو الموضع المطابق وذلك انهم يشكوا في ان الالفاظ المعنى مفرد وهي
انما يتأتى في المركبات الخارجية لا يحصل في المركبات الداخلية كما ثبت خلافه
فمن الحق ان يتأخر في بيان تلك الالفاظ من ان يوجده الذهن مجردة اجزاء
اجزاء ليست للاستاذ العلم بها بيان من شاء فليخرج الى شرح هذه الالفاظ
على الخارج ولما وضع لا التزام واما لم كيف مجردة بل الالفاظ عليه



خارج شارة الى شدة الحاجة بقوله فلا بد من علاوة كماله الى الله سبحانه وتعالى
يمنع تصور العجز عن العمل به دون تصور الالتزام بما بين العجز عن حقيقة عدم كماله
من العجز عن كماله من كماله وقيل لا العجز عن كماله لان العجز عن كماله من كماله
تجبال الى انما يتحقق ان العجز عن كماله من كماله من كماله من كماله من كماله
العمل على العجز عن كماله من كماله من كماله من كماله من كماله من كماله
تصور الالتزام به من كماله من كماله من كماله من كماله من كماله من كماله
وحتى انه لا حاجة الى كماله من كماله من كماله من كماله من كماله من كماله
والعجز عن حقيقة كماله من كماله من كماله من كماله من كماله من كماله
الالتزام بوضع بار العجز عن كماله من كماله من كماله من كماله من كماله من كماله
ان العمل لا يلازم العجز عن كماله من كماله من كماله من كماله من كماله من كماله
كسب مع انه لا يلازم العجز عن كماله من كماله من كماله من كماله من كماله من كماله
لوهذا الالتزام من كماله من كماله من كماله من كماله من كماله من كماله
عنده الالتزام لا يلازم العجز عن كماله من كماله من كماله من كماله من كماله من كماله
في التصديق لا يلازم العجز عن كماله من كماله من كماله من كماله من كماله من كماله
فان البراهين قالوا ان العجز عن كماله من كماله من كماله من كماله من كماله من كماله
والالتزام به من كماله من كماله من كماله من كماله من كماله من كماله
وتعلم ما مع العجز عن كماله من كماله من كماله من كماله من كماله من كماله
ما عدم الالتزام من كماله من كماله من كماله من كماله من كماله من كماله
ليس عجزه بل عدمه ان العجز عن كماله من كماله من كماله من كماله من كماله من كماله

وكيكس ما تضمنته ولا تربية فلا تربية منها لا تتحق كذا ما في المركب من غير
 ودلائل على السبب الترتيبية لا جزاء لا تتوسط الا في احوال كسبب حقيقة
 ان جزاء على المعنى قال الشيخ في منطق الشفا ما حاد انه لا يمكن ان يكون
 لم يكن لا يغيب بل انما يدل براءة الافظا فاشكك بالحق ان منطق على شخص لا
 لا يريد ان يدل جزاءه من معنى كل فلا يكون جزاءه الا على شيء فلا حاجة الى اعتبار
 على المشهور بل لا حاجة الى اعتبار جزاء المعنى لا خارج عنه فلا فرق بين
 فما حقيقة في اللفظ وكونها ابغى ولا لا اي ان لم يدل جزاءه فغير سواء
 ولم يدل ان كان جزاءه لا تعرف حال الغير كونه مستعدا له بان يكون
 البتة ان يكون اوسطا بينهما كفاية فاداه وخرج من الاسماء لا تربية لا تتوسط
 سببا كفاية لا غير بل يكون تلك الاسماء متعلقا بالفاظ كونه اوسطا لهما
 تتحقق من ان يكون منضما وضع ما لم يمتدحها لالتفات الحاجة من ان يتوسط على
 الكلمات او جزاءه والافعال الناقصة منها خلافا لمعنيين فانهم عدوا من الافعال
 شلا معناه كون الشيء شيئا لم يذكر بعد اي مادام لم يذكر كان لا يخفى ان ذلك
 لا يمكن ان لا يلاحظ بالذات وانما يتوسط في ترتيبها بالاعمال فالتسوية
 لتصرفه واداءه على الزمان كولاته اكلية عادية تصرفها والافعال التي تتوسط على الزمان
 قد استبره منهم ان لفظ اكلية تشمل على الجزاءين المادة والهيئة على صفة من المركب
 والكلمات وترتيبها من حيثها تشمل على كل من الجزاءين والحدث والنسبة الى الفعل
 فاللادة تدل على الحدث والهيئة على النسبة والزمان يدل على ان كان الامر على ما ذكر
 يلزم ان يكون اكلية مستقلة لان المركب من مستقل وغيره فلا يجمع بينهما كما يمكن

انتهى

منزهة الغير ما قيل في الجواب ان بعضا باعتبار المعاني المستقلة
 المتضمنة لعنى الحدث مستقل ولأنه يكون محكوما به لا عليه ليس في
 قولهم المعنى المتضمن في ضمن فهم المعنى المطابق كقولهم الجنس في ضمن فهم النوع
 واذ انما فيها احدى الامثلة ايضا فلا يكون الملاحظة بالمعنى المطابق مطلقا
 بل هو عرض بالتضمن في الذات فانما نظر في الجواب ان معنى الفعل واحد اما
 بحسب العقل الى ندر الاشياء وهو امر مستقل فان استقلاله عن غيره
 للملاحظة يختلف باختلافها كما تحقق السيد الزاهد واخرى عليه الا اذا
 وهو لا انما هو من سائر الامور على غير ما يراه من قبل نيا ببيت اهدم حمرانه
 في حجب صحت كونه محكوما عليه وقد انفقوا على امتداد اقوال السيد الزاهد ان
 ان الفعل انما وضع لذلك المعنى ما هو اطلاقه مستند الى شئ وانما ذلك
 يصح كونه محكوما عليه بل هو محكوم به واما ذلك معنى لكونه انما وضع لكونه
 بل على سبيل النتيجة ولهذا لا يصلح كونه محكوما عليه به بخلاف ان كان وضع للمعنى
 بغيره في الملاحظة بالاستقلال او بالنتيجة فلا يلزم ان يكون جميع الامور انما
 مستقلا بالمعنى الا ترى ان سائر الامور في كلام زيد لا يصلح ان يكون
 عليه كونه محكوما في هذه الملاحظة وذلك لانه يخرج عن كونه معنى او اسم فيكون
 مستقلا عن الملاحظة فان نحو شئ فعل عند العرب وليس كونه في النطق
 لا ضرورة الصدق والمجرب فانما اذا سمعنا نقول شئ شئ من معنى
 بمقتضى الصدق والكل في السنان يحتاج في التماس الى نتيجة حتى يصح تقديره فابعد كونه
 في نفسه فلا يفرق من معنى كونه في الكلام الصحيح بل هو في الكلام في نفسه الى ان يعلم ان الازمان

في البيت
 من قوله
 في قوله
 في قوله
 في قوله

بمشي لا يترك شي بخلاف هذه والنون في المشي فانهما لا يان على السلام
 شي لا يترك شي كبر القبة لان جرة قد دل على خزانة المعنى والماضي في المعنى
 الاضمار على خلاف نظر المبرزين بعد هذا من الكلمات فيقول اني غويان في جرة
 لفظ المشي موضوعا باراد المعنى الذي لم يكن جرة بل جرة حتى يكون كما الاضمار في
 كذا لانه محقق قضيته احادية وهم شعوا فيكون لا يفيق ان فيهم غير مستند الى سبب بل هو مستند
 الى ان يفيق مما لا يجد محالا لا يقدح في حقيقته احادية لانه انما فيق في نفس الواحدة
 الى امر متعدد لانه انما فيق في سماع اللفظ الى معناه في الحقيقة الاضمارية
 معني جرة فيق في متعدد لانما فيق اولام بطلان التالى بل لا بد من جرة
 يشبهه عليه شاهدة بعد انشاء سماع اسم او بعد ذكره عند فهمه فان
 لا يقضي بالاحادية موضوعا باراد المعنى المحرم في المحلثة التي فيها وجوب
 ان يترك على ذكره انما يكون الى المطلوب في اللفظ وسمي من المعنى في اللفظ
 اسما له ومنه احد بالقياس الى قوله الحكم عليه وعلك نطقك سماعا
 فائدة في الاعادة وقوله من حرف جرة وضرب فعل لا يرد نقضا على كذا في
 اللفظ اذ اللفظ في اللفظ في الحكم على الفعل والحرف في اللفظ كذا في الحكم على
 اللفظ في الحكم على اللفظ في الحكم على اللفظ في الحكم على اللفظ في الحكم على اللفظ
 الفعل معزوف بالزان حكم على نفس معنى الحرف والفعل في ذلك نقضا على كذا في الحكم على اللفظ
 فيكون بين الحكم والمثبت في الحكم على معنى اللفظ في الحكم على اللفظ في الحكم على اللفظ
 والاول الى الحكم على نفس اللفظ في الحكم على اللفظ في الحكم على اللفظ في الحكم على اللفظ
 لفظ المفعول لا المفعول المطلق ان لم يصفه اي لم يصفه من حيث انه كذا في الحكم على اللفظ

انقضت

بالعلم

[illegible]

بى من خواص الحكم مع تعاليلها من انقص ولا تشكيك في الماهية بغيره او جبريل
عزوري ديمية عليه يستمر النسبة الذاتى الى جميع ما هو ذاتى واما غيره فليس
الاخرين فالدليل المشهور عليه بآية المحقق المدونى في الحاشية بقوله ان
اما يستعمل على شىء ليس في ان اصله لا على ان لا يكون بينهما فرق على الاول
اما ان يكون ذلك معتبر في الماهية او لا على الاول لا يكون ان اصله من تلك الماهية
استفاد الماهية باستفاد غيرها وعلى ذلك لا يكون الاختلاف في الذاتى بل في الخارج
وهو مثلا المحذور من قول من في لولا محذور محال لتعارض المذيق انخلق عنك فاضح
يا صاحب ال اصولها كك ودرع ما اجبت انك او سمعتك بعد بل لم يفرج
تعالى سيد الزمانى حاشى شرح السبيل الاقراق في اختلاف على اتحاد الماهية
فانه ان يكون نفس الماهية او غيرها او باحوار من اتمام الماهية بغيرها ان يكون
والناقص متحد في الحقيقة النوعية مختلفة تمامها او بغيرها في ذات في الذات
اتفاق المشايخ في الاشرافين في الاختلافات ثابتة الاشرافين في الخارج
مراتب شتى من شىء واحد كاتساع صفات كثره مراتب ودرجة كثره في الذات
فالاختلاف بالكمال نقصان يرجع الى اختلاف الماهية بحسب اشراف مراتب الشدة و
بضعف مراتب كون الماهية نفسها في بعض الاقدار كاتساع مراتب الشدة و
ان يكون الماهية نفسها الى وفي بعض اخر مراتب بضعف ودرجة كثره
الاصح اما ان يكون المراتب التي بحسبها الشدة مترتبة على تلك الذات حال كذا في مرتبة
الصيغة فالاصح هو الاشد والاولا يكون الذات معيارا لوضع القول ان الماهية
ليسا انما وجوده في ان يكون الماهية في بعض احوال وجودها في الذات والاعتراض مراتب الشدة

وفي بعض النسخ لا شرع مراتب الضعف في التشكيك لا يلزم عدم كمالها
 معياره تختلف المراتب الموثقة لان المفروض ان المراتب في مجموعها لا شرع
 المشددة منها من ان توفت على غير ما هي غير المراتب في مجموعها لا شرع
 فلا يلزم ان تخرج عنها تلك المراتب في ذلك النسخة ولا مجال لان بقية الاستدلال
 في تلك النسخة لا شرع واللام تصحيح بقية ان العلة انما توفى حالها في ذلك
 وجود العلة جزء منها ذلك بل ان لا يلزم خلاف المفروض ان المفروض في ذلك
 مجموع شئ وجوده هو الشئ في ما يلزم تركب العلة من الاجزاء الغير المتشعبة
 مجموع شئ وجوده هو شئ في ما يلزم تركب العلة من الاجزاء الغير المتشعبة
 وبالجملة ان مجموعها لا شرع في المراتب لا شرع في تلك المراتب لا شرع في تلك
 وفي النسخة التي كان وجود العلة مشروطا بشئ لا وجودها ثم ان يعلم ان
 بالاعراض فان اختلافها في السواء لا يفسد الا بان يقوم سوادها بحد واحد
 ضعيف بالآخر فانه لا اختلاف ما في نفس شئ في السواد فيلزم التشكيك في ان
 آخر فيلزم حلا المفروض ان تعاضد في التشكيك فيه بل المفروض ان لا يلزم
 قال ولا في نفس العوض بل في التعاضد الا في العباد سادس بل عليه
 فلا تشكيك في السواد بل في السواد وجه الدفع ان القول بالتشكيك في تشكيك
 باعتبار كمالها في العلة الكلية الكلية بالبنية الى افرادها فاختلاف السواد في نظر
 وضعه في وجه التشكيك فيه فانه اختلاف في فصل المنوع فالسواد في وجه
 في عاين في نظر الكلية في اختلاف في فصل لا يكون كماله في تشكيك في مجموع
 المشتق لاسيما من بالنسبة الى المفروض في مبداه لا بالنسبة الى مصنف فان
 لا كان

رسلان الطائفة في هذا الموضع
 وهو الشرح والبيان

لما كان قيام مبداء الاشتقاق فيجوز ان يكون الاختلاف في التعاليم سببا في
 الصدق فيه وفي المحل صدق اللفظ اذا لم يناف فيه به الاتحاد والذاتي ولا يبعد
 حصول الاختلاف فيه هذا ما يقتضيه الرفع في كاشية القدرية اقول ان
 ان لا ينفى الرفع لا لما في بعض الشروح من ان الاسود صدق في قسم السواد
 ما خذ مع غزال الخط عن خصوص كونه اشدا و ضعف خلافتها في صدقها لا انما
 ان صدقها في قسم السواد مع غزال الخط عن خصوصية اشدة و ضعفها في قسم
 قد عرفنا عليك ان من هم ان اختلاف بعض السواد الذي هو صدقها باشدة و ضعفها
 فيجوز ان يوجب اختلاف صدق المفهوم المشتق على من هو ذاته والى قسم في قسم
 السواد و يوجب نفس صدق المفهوم المشتق في اختلافه و يوجب اختلافه
 بل اقول ان المفهوم المشتق معنى سبب نفس السواد و لو مع تغير اعتبارها
 اذ غيره وعلى كل تقدير الكلام فيه كما كلام في الخارج بان يوجب الاختلاف
 في نفس مفهوم اشتق ذلك تشكيك في الذاتي وفي انزاعه فهو خلاصه من
 ان هو لم ينفى تشكيك في الماهية السببية السببية في السببية في اللفظ و هو
 في الخارج لا يسبب الجزئي الحق بعض اتحاد تشكيك هو ان تشكيك بالادوية
 والادوية دون الشدة و الزيادة فاعلمه وقد يقصن بالقدرة الذي كان
 المقدار الذي هو ذراعان طول من الخط الذي هو ذراع بنفس الماهية
 الخطية و يجب عند في كاشية القدرية بما جاز ان المقدار الزايد و هو في مختلف
 في نفس المقدار حيث هو من المقدار الاصح الذي هو احوال عبارة عن كونه على قدر
 فيسبب اللفظ او حاصل على قدر يكون تابد اعلى كاشية تشرح منه و زيادة و نقصان

[illegible]

واحد في حقيقة واختلاف في فاشا فية حوزة الحقيقة منه وتعيين في كتب
 الاصول والمربى وهو ما يكون النقل فيه لا على نسبة قبل المتشرك
 على الغير المنسبة مكانه لم لا حظ الوضع الاول عند الوضع الثاني فلا نقل والا ان
 يوضع لكل اربعة افعال شبيهة في الثاني فنقول شرعي يسكن في الشرع او غير
 كان في نقل غيره فاما في خاص كالردان عشر اطوار او عام كالدية فليس
 قويم قال سيوريه الاعلام كلها لتفاوت خلافا في مجموعها او في قسم من
 والا حقيقة مجاز فلا بد في المجاز من مخالفة الشك في شبيهها فاستحارة الامام في
 وحده اربعة عشر في تحاد وتفصيل في كتب الاصول والبيان في الشرح في
 سماح تجريبات في سماع انواعها في استعمال العرب علامته الحقيقة كثيرة في
 والاول من التورية والآخر منها علامته المجاز ايضا كثيرة في ذكرها الا ان يطلق على كل
 والاعاد استعمال اللفظ في بعض المسك الدية على الجار فيها سطر وشك في
 في كل من سلب محل من علامته المجاز على خلاف تصور الجاهل بتفاسد
 لفظ الكلام على اللزوم والورد في الجملة لا ينفذ والامكان يطلق لفظ
 الخاص من حيث انه عام مجازا من ان خلافت في تورية الشبهة قال الامام المجاز في
 في الاعلام والافتقار لم ين في حقل في قبول في شق لهم كل من سلب في قول
 يجوز ان يكون ذلك بجذات المعنى في كل من سلب في قول في نقل المجاز
 على من لا يشترط في معنى في اذا حمل اللفظ تلك الاحتمالات التي لم
 بعينه فالحمل على حده هو الاول في الحمل على ثبات لانها غلبت في المجاز لانه
 من النقل في الحق المشكوك في كلامه في المجاز بالثبات بما هو في الكلام

ابا القاسم

وسائر المشتقات والادوات فانما يوجد فيها بالبقية انما في اللفظ سائر مشتقات
المعاني والمجاز فيها واما الحروف فالحجاز والاف في مشتقات معانيها والمزاد فيها
يعبر بها عن معنى تميزها مثل قولنا من معناها ابتداء وانعاشه وتكثر اللفظ
مع اتحاد المعنى مرادفة وذلك واقع وقد تكثر التكرار في اللفظ
في حال الابداع في المحاشية كالسبح في قولك ما بعد ما فات وما اقر
ما انت ولوا بدل انت بجانبات السبح وكما في نسخة تقولك شربت البر
والنقطة في البر ولوا بدل بالاحسان لغات المحاشية وكما في نسخة تقولك
ولو لم يرض عنه بغيره لا ينبغي انقلب فافرض انه قد انقضى الوطء قبل صحت كل
المراد من تمام الامر على الاطلاق وقيل على عدة اللسان الحق انه لا يجب في
كل من المراد من تمام الامر والآخر وانما ناس من لغة واحدة فان جملة الضم من العرش
اي هو من اللفظ بقى على اللفظ ولم يلبس ولا يبدل ولا يغير فافرض على من ضم من العرش
والمراد من تمام الامر فافرض انه قد انقضى الوطء قبل صحت كل
اي بالاجمال والتفصيل انكر لان المترادف هو اتحاد في المفهوم ومن نظر الى
ظاهر الاتحاد فان بر وقال بعض المهرة ان السماع يفتي فافترض برهان المترادف
هو الاتحاد بحسب الذات وان كان اتحادا بحسب الاحمال والتفصيل انكر
يشترط من جميع الوجوه والتركيب ان صح السكوت عليه قيام خبره وخفيته
ان قصد به الحكاية عن الواقع ومن ثم بوجوه ما بعد في الكذب ان الحكاية هي
المعنى بقية الواقع وعدمها بالضرورة والبيد منه نقول ان حال كذا في خبره ان
هذا الكلام كاذب ليس خبر لان الحكاية عن نفسه غير مقول وبالمجمل حقيقة الخبر في الحكاية

١٢

النسبة الواقعة في الحقيقة تنطبق الحكاية تنطبق الخبر وقول القائل في هذا الموضع غير
 النسبة المذكورة التي هي دلالة الحكاية عن نسبة الواقعة ولم يشترط بها في الخارج بل
 فلا يكون خبرا وذلك لأن النسبة سواء كانت باقية أو مارة خبرية أو غير خبرية
 الاخرية من غير مضمون مضمونها عما يقوم مقامه في القول المذكور لو كان خبرية لم يخرج
 البقية خبرية اشي غيب فانه قد ان هذا خبر ليس صادقا ولا كاذبا مستلزما من فرض صدق
 كونه عاكسا والحق انه يخرج اجزاء ما خذ في جانب الموضوع فاستنتج في هذا الموضع
 فلو كان محلا في المحكي عنه ومن حيث تعلق الاتباع بها لم تكن القضية في الحكاية في
 مع ان القول المذكور كاذب لغتفاء الكذب عن المحل لا يوجب شيئا صدق لان المحل ليس
 بقضية عليك بالتحقق بل عليه ان لا يقع نظر المستطعن في الخبر ان كانت تعلم
 لان المحل انما لا يكون صدق كذب باعتبار الفصل فاخل الشك ان جميع تعادله
 قال قائل في المنسك لا يبرهن الحقيقة صادقة ثم قال لم يلحقه بالمنسك كاذب صدق
 يستلزم كونه وبالعكس منها ان يفتقن خبر صادقة يشترط ان لا يكون خبرا
 قول القائل كل هذا مائة مائة من جملة كل هذا الحكاية محكي عنها وتظهر من قول القائل
 كل قضية محتمل الصدق والكذب فانه من جملة كل قضية فاقول فانه مغلط بقوله
 اعلمت هذا الاصدار والجزء في ان الاصدار الا ان لم يعتقد بها الحكاية شعابا
 في الاصل وايضا حكاية كاذبة لا يبرهن الزائد الذي قال لا شك ان الصدق
 او كاذب في منطقة على جان من مضمونه قاطبة بالمتسلسل غير متطابقة فانه في امره ان يجرى
 ويستغنى عن غير ذلك ان لم يصح ان يكون عليه فانه يفسد الشك ان في قبال
 والافاضة التي كالا في خبره كضرب خبر في ضرب من نفس المفهوم ان خبرا في كل

في خبره

من حيث تعينه اشارة الى ان العكس و متساوية تابع نحو العلم بان كل نفس من انفس
 باسكتة و الجزئية تابع لاختلف نحو ادراكك له احتمال ان يكون من غير ادراكك
 ادراك العقل كان كليا و ادراكك الحس كان جزئيا و ان في ان الماهية اذ كانت
 متشخصة فلا ماهية باعتبار الوجود جزئيا و لا كنهانها في الوجود اعتبارا لا يكون
 الا لحسن و مع قطع النظر عن كل واحد كما مع قطع النظر عن الوجود و يكون
 الا للعقل و لا احتمال الاول له احتمالان ايضا الاول ان الادراك العقلي يكون
 نفسه كليا و الادراك الحسي يكون جزئيا و ان في ان الموصوفات كليا و الجزئية
 بالعلوم لكن عند التماثل بينهما ما هو نحو العلم فالادراك الحسي يكون على انحاء
 بالعلوم بالجزئية و الادراك العقلي يكون على انحاء بالكلية على انفسه من غير
 و المعلوم ما يرد بالمعلوم بالعرض الى الشخص الخارج و يرد به المعلوم بالذات على الشخص
 من حيث هي و هذا العبد كذا من هذه الاحتمالات مخدوشة الاحتمال و على من اعتبارها
 فانه ان الادراك العقلي كالادراك الحسي كونهما جزئيا و ادراك العقلي
 هو الصورة الحاصلة من حيث اكتسابها بالعرض الذنبية و الصورة من حيث كونه
 و ان اعتبار الاحتمال في من خارجا فان يرد بالمعلوم المعلوم بالعرض الى الشخص
 و لا يخفى فانه لا يلزم ان يكون الشخص الخارج كليا ان ادراك العقل يرد بالمعلوم بالذات
 الى الماهية من حيث هي فاحصل اذا تعلق بها الادراك الحسي فيجبها بوجه يمنع
 عن صدقها على كثر من بخلات ما اذا تعلق بها الادراك العقلي فيجبها بوجه يمنع
 بل لا يلزم تفرقة بالعرض بل هو جوهري بان الماهية من حيث هي كما اذا وجدت في نفس
 ملحوظها بغير عرض متماثل عن الاشتراك كذا و اوجه في العقل ملحوظها من حيث كونه تفرقة

في القبل لولا تعلق بها الادراك لاحت في التسم في المخلوطة بعد عرض الماتية
 كما لو وضع المثلون الشكل الصور التي كثر فيها تبهات بعد ان تعلق بها الادراك التعلق
 فانها لا تترسم مع العوارض فتقول ان اسم العوارض انما من حيث هي في خارجها
 انما تعلق الكلي الى الكلي لا بقيد الجزئية وان كان من حيث خصوصياتها وتخصياتها
 فلا يخفى انما اعراض تبيع شخصاً شخصاً معروضاتاً وتخصياتها لا يكون بالعرض
 والا فزعم الدور في نفس وجوبها فلا يكون انما اسم العوارض من حيث خصوصياتها
 لا بعد ان تسم المعروض من حيث وجوده وذلك قد اوجها بطلان لا يقدح في ادعاء بطلان
 في العقل لا في الحس لان العقل لا يلد الوجود في الحس بل هو الذي يعقل بعد تعلقها
 على ان يدرك نفس بلا فارق مما لا يشك في انما لا تعلق بين العقل وبين فاعلم ان
 الماهية من حيث الوجود في الحس لم لا يجوز ان يدرك العقل الكليات والادراك ليس بها
 باعتبار حصول الماهية الموجودة بعينها كما علمت انما تعلقها في لا يكون حصولها في العقل
 انما لو كان الامر كذلك لكان يقين بمحصولها في العقل في الحس ولو قيل ان الحس يدرك الاخرى
 حصوله في الحس ان العقل لا يدرك بهذا المعنى ان فهو العلم بغيره فيمكن ان لا يكون
 ان يجوز ان يحصل بالصور ايضاً بان يبين في ما نقرر عندهم ان الادراك لا يستقيم
 حصوله على ما في شئ شعبة من ان العلوم بالذوات في احساسات الصور الذميمة
 دون الامور الخارجية وبغيره عليه با ما قد يحصل اشياء لا وجود لها في الخارج كما حصل في الادراك
 ونحوها وج لا بد من القول بان المدرك هي الصورة اما هل في الحس الوجدان بعد ان يفرق
 بين الادراكات فظهر ان المدرك كالتكلي قد يعلق على ما يقهر ان العقل على الكثرة وقد يعلق على ما
 محدد عليها من غير اشتراط وجود الكثرة بالعقل ممكن افرادها كما حكيت ان قضية الادراك

[illegible]

ولا ليس الخارج بنوع الذهن بل هو دليل لو تم دليل على وجوده فثبتها بالاشارة
 اصدق المبررة وجوده وهو عبارة عن غاية في العجز بل على الصورة التي هي فيها
 في الذهن فاما حكم عليها حكمه فنحن بها قبل وجودها في الخارج كما يحكم بان وجوده لا
 يستلزم في الخارج فبذلك في الذهن الاترجي ان صدق قولنا نبتقائم الحكمية
 وجوده في نفسه ولا يفي صدق وجوده غير مثلاً فتلك الصورة كقولنا على
 سبيل الاجتماع وبعدها حينئذ ظهر سقوطها في بعض الشرح من ان العلم بالذات
 على الوجود العقل لا يدل على ان تمام الهوية المعينة بما هي معينة في الذهن ثم في تمام
 مايتها لحدوث العقل كانه لم يتغير مع الرجوع الالاول فلا يكون له ثابت في بعض
 الشرح من ان الامور في العالم المعينة متماثلة بحسب الهوية كيفية في الخارج فثبت
 اقنوت شخص لا اتحاد ولا حل منها يستبين ان يرى الحقيقة لا لا انكره السيد
 ويمكن البيان انقضاء العقل هو الحكم بالاتحاد بين الطرفين فاذا اتحد الانسان في وجوده
 يدان ان اتحاد زيد من الاشياء صدق بعض الاشياء في وجوده ما ذكره المصنف في الخارج فثبت
 من ان مراده نقل العقل المتعارف فقل والايكيات ان المراد منها على اثنين
 عقل لها شرح عنها والازم ان لها خلا تسعد والاشياء عقل متعدد
 لان التصادق بين العقل والاشياء فان الاتحاد بين الطرفين اقوال
 الهوية المعينة بالهوية الالاولية كالات ان الهية الالاولية في
 كما يتخرج من القول في كذب الشفاعة لك الهوية المعينة قد يوجد من كل احد من
 الذهن في كذب المصروف الاتقيا بها باعتبار خصوصية لادان لا تقدر سواء كان اتفاق
 معاً الا شاع في الحقيقة كما قال لو لم يكن كافي بعض الشرح من اجاب على ما ذكره المصنف

ان الاول

ان الازمنة المفهومة بحسب الخارج فاصولها من نبيها اعتبارها في ان يستحيل ان يكون لها
على كل ما هو به نبي قول لم يعتدوا في مفهومه بكل فعلية التكرار بحسب الخارج الذي يقتضيه
بالكليات المفروضة وانما اعزوا بتجزئة العقل لهما مع قطع النظر عن الدلائل الواردة
اتزانها فكل الصور الى اصلها في الازمنة لا يمنع العقل وجودها في الخارج مع
تفصيل على امتناع وجودها من المألوف جدت في الخارج كما نجد ما بيننا الذين
كانت في الخارج فيلزم ترتيب الازمنة في طرفة الخارج في كل قطر
عن الدلائل الواردة مع امتناع انتقال الاعراض من موضع الى موضع
اختلف في علم جدت في الخارج مع التكرار لان الامتناع هو امر مشترك في
لان المفهومين اللاحقين باعتبارهم غير المفهومين اللاحقين باعتبارهم غير المفهومين
من المألوف جدت في الخارج كما كان عين زيد لا تغاير ولو اعتبارا بانه لا تغاير
ان نسبة الهوية العينية الى الصور هي اعتبارها في الازمنة المتعددة نسبة الازمنة
فان الصور الحاصلة منها هي الهوية العينية من حيث كانت فيها المفهومين اللاحقين
باعتبار الازمنة المتعددة وان ارادوا انها لو جدت في الخارج كانت عين زيد لا تغاير
مغايرة بالذات وان كان مع التغاير لا اعتبار فذلك لم يكن لانهم لا تغاير
من كل ما يتكرر بحسب الخارج انما هو نسبة الازمنة الى الازمنة التي نسبتها اليه نسبة الهوية
العينية الى الصور العينية فتجزئة العقل لتكرار بحسب الخارج عين بتجزئة تكرر الهوية
العينية او تكرر الكلي عبارة عن تكرر ما صدق عليه فتدبر وقد نظن في دفع
الاغراض التزم ان الهوية العينية بالنسبة الى الخارج جوهرية وبالنسبة الى الصور العينية
كلية ولا بأس كما لا بأس في ان الشيء باعتبار وقوعه باعتبار جزئ الشيء لان المعبر

في السكينة اما تجوز التعدد في نفس الامر وفي الجزئية سببها كيف يكون الشيء الواحدا
 وجزئيا والاجتماع في الشيء الواحد حيايات سببها المعبر بتجوز التعدد في نفس الامر
 في السكينة سببها فغلبة التعدد في الجزئية فليزوم ان يكون الحكميات الجزئية
 جزئيات واما الحكميات الجزئية والقولات الثانية فليزوم ان تكون الحكميات الجزئية
 لا يتحقق العقل مجرد ظهورها من تجوز كذا في كذا فيكون ان الحكميات الجزئية
 صفة الحكم كان الجزئي لا يمنع نفس ظهوره في نفس الشيء الخاص من العلم فتعلق
 به العلم لا سبب بالمعنى الاعم المتداول في اللغة واما في التفسير فيكون العلم
 فان في العلم من العلم من العقل من تجوز صدق يتحقق في معلوم على كثيرين في العلم
 ما لا يمنع نفس ظهوره في نفس الشيء الخاص من العلم فتعلق به العلم
 في العلم من العلم لا يمنع من ذلك عند ذلك في العلم من العلم في العلم
 الجزئية تظهر اياها فان الحكميات الجزئية لا يمكن ان تشمل على العلم في العلم
 هو العلم فتعلق لا يمنع ان في العلم من العلم لا يمنع من العلم في العلم في العلم
 جزئية المعلوم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 حكميات فان لم يرد ان الحكميات الجزئية لا يمنع من العلم في العلم في العلم في العلم
 عن مجرد ما عليها ان است من خصوصية عنوانها انها فيكون في العلم في العلم في العلم
 واما حقيقة العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 على انظر الى العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 خصوصية عنوانها في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم

المعنى قوله كان الاشتغال على البنية وعدمه من الوجوه الكثيرة ومنها فانه لا يمكن
على البنية موجب ان تخليق به الا العلم المتعقلى وقوله انكلى بالكون آه
لزم ان يكون حشيه المقهور انما في تعريف انكلى كما لا يخفى فاقبل فيكون الاخر
بالمهوية انما جريته قويا لان العلم المتعلق بها هو العلم المتعقلى لما يتبع عن صدقه على
كثير من النكات نفسها من عند غلقت لا يبعد ان يقبل المعبر عن انكلى بالعلم المتعقلى
في تجريه مطلق العلم فانكلى هو لا يتبع جميع انما العلم المتعلق عن التكليف على ان لا
ما يتبع مطلق العلم المتعلق به عن انكلى سواء كان جميع انما به انما هو حشيه فاقبل
يكون غلته انكلى بصحة في الخارج مما لا فائدة فيه فان العلم الاحساسى عين عن انكلى مطلق
فلما لا تم ذلك بل انما يتبع عن انكلى الخارجى بادل الدليل على ان انكلى انما
بالعلم الاحساسى هذا هو حشيه ولا تجزئ منه المعلوم وقيل صفته العلم فانما حشيه
وذلك نهى الابدال بالوجوب محجب وفتق النظر والنكات حشيه النظر كما هو بالانكلى
عليه والجزئية انما هو بالادراك هو الاحساسى المتعقلى وهذا ما لا يخلو من حشيه
علم واجب ثبوتها جزئيات على جزئيات انكلى انما قالوا ان العلم بالجزئيات على
كل حسب التاخر من انهم يتقون العلم بجميع الموجودات بناء على ان علمهم ان شخص شغل على اخر
اسقطه وهو شخص واحد انما جزئيات انما هو عند ادراك فكل الامر على البنية انكلى به وانما
ذلك ان يكون كليا ففهم الجزئية عن علم الواجب ففهم العلم بجميع الموجودات على
موجوده شخص واحد ذلك انما لا يتفق ففهم انكلى ففهم العلم على انكلى بالعلم المتعقلى
بمعنى تشيخ المتأخر من عليهم وحاصل انما بالعلم المتعقلى لا يمكن للوجوب على انكلى بالعلم المتعقلى
علما متعلقا به من انكلى وهذا معنى قوله العلم الواجب بالعلم بالجزئيات على كل حسب العلم

تلقیلا لا علی استیلا کما کان فی المقام من مخرج الایضام فلا یس فی تفصیل
و ان فی الی کما یس بقول الشافعی و علی کلامهم لکذا ذکره فیهم فلا یس فی
ما اطلقک من قبل الشافعی بانه علی ما ذکره الیه من ان العلم الی غیره فی
و قد یفقد علی ان المخرجی بانه مخرجی لا یصل حتی لا یصل ان علی الی علی
یکون صول المخرجی بانه مخرجی فی الی علی فلا یصل علی الی علی
لما بنا علی القول بانه مخرجی ان یكون علی مخرجی بانه مخرجی علی
المعلوم علی انما یوجد و یوجد علی کلامهم فی العلم المقدم الی الی علی
المعلول و بنا علی ما قبل من ان العلم بالمعلوم یستلزم العلم بالمعلوم و جمیع کلمات
المعلول لانه فیلزم من علمه بذاته علی جمیعها من جمیعها بذاته فیکون علی
قالا فیض الی کما یس فی المقام من ان العلم بالمعلوم لا یستلزم العلم بالمعلوم
الجمیع بل کفی العلم من جهة واحدة لان المخرجی جمیع جمیع من جهة واحدة فیکون علی جمیع
الجمیع بل ان العلم بالمعلوم لا یستلزم العلم بالمعلوم لکما ان العلم بالمعلوم من جمیع جهات فیکون علی
علی بذاته علم المخرجی بانه مخرجی ان المخرجی بانه مخرجی من جهة واحدة و لا جمیع جمیع فیکون علی
لانه من جمیع جهات علی مخرجی بانه مخرجی العلم بالمعلوم و لا یوجد علی مخرجی بانه مخرجی
ان العلم بالمعلوم بذاته علم المخرجی بانه مخرجی ان العلم بالمخرجی و انما کان
علی جهة علی فاعلم بالمعقود الی علی و یكون نسبتة الی جمیع المخرجی
علی النسبة و مثل هذا یس علی بالعودة و لا شک لانه اذا تصورنا ما یستلزم
لما یستلزم فیکون ذلك نسبا علیین فیکون النسبة لانه اذا تصورنا ما یستلزم
یوجد علی لکما یس فی المقام من ان العلم بالمعلوم لا یستلزم العلم بالمعلوم

ان العلم الاحساسى المتعلق بغير علم حقيقة وقد قرأته علم حصوله
 فى الحس بس الوجود بما هو موجود فى الخارج على ما تقر فى موضوعات الحس
 كلمات مخصوصة فى ذلك فيما نحن فيه وان كان بخلافه على ما ذهبوا اليه من ان
 لا يتغير لاس من حيث الذات ولا من حيث الصفات فيكون اذ هو بان العلم
 المجزئات على وجه كل واحد من الجزئيات من حيث هي متغيرة لا يكون ان يكون متغيرا
 يعلم من حيث لا يتغير على اعتبارها بغيرها والا لزم التغير على الذى هو حقيقة
 العلم والوجود اذ كسب التغير من حيث هو متغير اذ لا على نحو ما علمنا
 كما اننا فى ساعة معينة مثلا من النهار الشمس متغيرة من كونها كانت في
 مكانها في ساعة اخرى فيكشف ذلك لزوم التغير في كونها في ساعة اخرى
 لا من حيث هو متغير اذ لا على نحو علمنا بالكون او شئ من جهة العلم
 علمنا ان فى اليوم الغداني يقع كسوف كذا فاننا العلم بالكون لا يتغير
 ونحوه في شئ من المتأخرين عليهم اما بنا على ان التغير يتطرق اليه علمنا باننا
 الزمان متغيرا بالنسبة الى ان مقبل زمان وقوع كسوف علمنا باننا
 زمان وقوعه باننا يقع ونحوه باننا قد وقع وفيه كسوف ما قبل من ان يجوز ان يكون
 علمنا ان وقوع كسوفه باننا مع حاية بالزمن بالتغير في المعلومات وحسن اعتبارها
 بالنسبة اليه كما علمت من لا يتأتى في العلم انما يتأتى في العلم
 انما يتأتى من الزمان حصة الوجود بالنسبة الى الزمان كات بالنسبة الى غيرنا
 كما ان المكان بالنسبة الى المكانى قريب بالزمن الى المكانى بالزمن ليس كذلك
 كما ان المكان بالنسبة الى المكانى لا يكون كات بالنسبة الى المكانى لا يتأتى في العلم

وبتطرق اليه وان تطرق الفوق الى حدى الواسع متبدل الجزئى فلا يهنا
 تحصيل اشارة الى ان البحث عند استطرادى قد يقدح الجزئى لكل منجز تحت كل
 آخر فالانسان مثلا جزئى بهذا المعنى وحقى باسمه الا مضاف كالاول باسم الحقيقة
 والوجه في السكبان ان المقادير كلها ليست وبيان الاثبات في المقادير والافاق في المقادير
 على طريق عموم المقادير الا لم يصح تقديره في جانب واحد من الجانبين فانه
 كلما فتنان ووجهها الى سائتين كلتدين وان كان جزئيا فاما من الجانبين فانه
 من وجه مرجعها الى وجهية جزئية سائتين جزئيتين او جانبين او فاقا من وجهها
 ووجهها الى وجهية كلية موضوعها الاخر سائتين جزئيتين موضوعها الاخر
 ظاهرة وعلما ان تقيض كل شئ في تقيضا المتساويين متساويان ~~في~~
 بان يصدق احداهما على شئى ولم يصدق الاخر عليه فيلزم صدق احداهما
 بران صدق المتساويين الاخر والا ارتفع التقيضان عن منبها كانت مرجع
 منع تولد الاثبات فاذ هو ان يقيض الصادق ومنه ويمكن ان يكون صدقها على شئى
 افتراق بان يصدق تقيضا صدقها على شئى ولم يصدق تقيضا الاخر عليه فيلزم صدقها
 على شئى وقد يقدح ان يرجع الى عقدين غير تبين المحكوم فيها بشرط ان يكون
 على تقدير انطباق العنوان عليه اتحاد وجه العقد غير المتساويين لا يستدعى وجود الموضوع
 بمقتضى انما يستدعى الاسم من دون العقد فخرج المتساويين من الاطلاق الا ان
 تراكب الاطلاق الانسان كل الانسان لانطلاقه في كل واحد كان في المقادير
 كان الانسان لا لاطلاقه الا كان الانسان لا لاطلاقه على ذلك تقديره
 صدق افتراقه في كل مكان البعده يثبت الى ان لا يلزم ان يكون اتحادا متقيضا

مع شئ محال عقل تقدیر ان بر تفع انقضیات از بقا الاحکام الواقعة فی
عالم التقدير مشکوک عند العلم و بما یکون نقیض التباين بالافراد فی نفس الامر
کما فی بعض المفهومات مشابهة لکشی و ممکن یصدق اقول ای رفع التناقض و ان
ای التناقض و ما قبل ان صدق السلب شئ لا یقتضی وجوده لانه حکایه عن سلب خبر
فی نفي محدود من رفع التصادق یستلزم التناقض فیجوز انما الشبهة انما الی الی
تحقیق المحذور انما ان فی بعضه و سببه انما انما اذا كانت تلك المفهومات کما فی
و امکن انما اذا كانت جلیة کلا شریک لمداری الاجتماع التفضیلی و سبب انما انما
نقیض کل شئ من نقیض لا شریک لمداری سبب شریک لمداری و لا بد و ذلك من اجابة
تخصیص الدعوی بغير نقایض تلك المفهومات انما قد عرفت انما انما انما انما انما
مطلقا بکس ای بکس التباين فان التباين العام لمداری شتھا و الخاص بذا و به لا یتم
نقیض خاص و لا بکس تحقیق المنع اعموم بذا و به لا یتم نقیض العام و مشکوک ان الاجتماع
من کون من ان من قضیه تباين ایضا ممکن ان اعم من ممکن ان خاص فیما فیما
نقیض العام و الخاص کل لا یکن خاص کل ممکن خاص لمداری من من قیض کل لا یکن
عام لمداری من من من کبری قابله بان کلاهما ممکن عام فینتیج کل لا یکن عام
عام و بذا تنقض مرجع و اجواب من من من لا یکن ان بجایب من من
صدق الشئ علی الصیفة و اعادة بالکل لمداری کل المعنوم علی الاسعوم و الاخری
علی الجزئی انما المحتج صدقها علی شئ انما لکافی بعض الشرح لانه لا یکن من من
لا بد و حریت المعاملة بکذا کما صدق علی لا یکن عام صدق علی لا یکن خاص انما انما
فینتیج کل خاص صدق علی لا یکن عام صدق علی لا یکن من ما و من من انما صدق لمداری

لا يمكن على شيء ثالث وبينه وبين الآخر من حيثان خبري كالتساويين
 بين قضيهما تباين خبري التباين في المحل لان من العتق تباين تحت اصدق
 احد ما يصدق بغير الآخر وقد حقق في ضمن ان التباين كالا وجود الآخر بينهما
 عموم من بين قضيهما تباين كل والاشنان واللا تباين بينهما تباين كل وتبين
 تقضيها ايضا تباين كل وقد حقق في ضمن العموم من وجه كما لا يصدق في العلم
 ومنها سوال جاسط طبق ما رتق فيه ان من الاشياء تباين كل من
 تقضيها عموم من وجه مطلقا وكما ثبت من التحقيق ثم ان كل ما كان حقيقة لا زاد ولا
 فيها والعدل اما تمام مشترك بينهما وبين نوع آخر من كل ما كان مشترك
 ما غير داخل فيها داخل في اتيات ما من تمام مشترك لولا بان لا يكون مشترك
 اصلا او يكون مكن لم يكن تام مشترك بغيره اياها في تلك النشئة المذكورة وفيها
 وربما يطلق الذاتي على الذات وهو بهذا المعنى لا شئيل النوع الذي هو تام مشترك
 او خارج وهو انما يخص حقيقة اولاد بغيره اياها من صفات الجوهر على ان العرض على
 وغير المحل حقيقة فان بعض الافاضل طبيعة العرض لا يشترط شي عرضي بشرطه على
 ويشترط شي العرض المقابل للجوهر لا يقد ان الماخوة بشرطه لا شي لا يوجد الا في الذات
 لا يوجد الا في طرف الخط والتعريف لان كل موجود في ذاتها كان خارجا فهو محقق
 فيحصل في غير عيب فلا يمكن ان يكون ذلك الموجود ما هو بشرطه لا شي فلو
 كان العرض في الطبيعة الماخوة بشرطه لا شي لزم ان لا يوجد في الخارج
 مع انه لا ارتباط في وجوده في سبب ما على راي المحقق الذي فانه حصل المقسم للجوهر
 وهو من الموجود الخارجي لا يتناول في الاعتبار مطلقا فان تلك اعتبارات

قد يعبر في الاخر المحرلة وقد يعبر في غير ما بمعنى آخر فاعبر للمعنى المعبر فيها لا
اخذ المحرلة بشرط ان يوجد بشرط ان نعبر الى شيء مختلط به خلوها بخلاف
ويحصل تحصيل نوعها بمعنى اخذ بشرط لا شيء ان يوجد بشرط ان يكون كل واحد
راية اعلية خارجا عن غير مختلط به اختلافا اتحاديا ومعنى اخذ بشرط
ان يوجد من حيث هو لا يلا حظا من شرطية الشيء ولا شرطية الاشياء
نحوه فبما ان معنى اخذ بشرط شيء ان يوجد بشرط ان يتغير بشيء من
الحوادث بمعنى اخذ بشرط لا شيء اخذ بشرط ان يتغير بشيء من احوال
اخذ بشرط شيء ان يوجد من حيث هو لا يلا حظا من شرطية الاشياء
الماخوذة بشرط لا شيء المكان المبعث الذي يعبر في الاخر المحرلة فلا شك في وجود
له لا ينافيه تعارضها لحوادث المكان المبعث الذي يعبر في غير ما فقد شكك
وجود ما عرض القابل من الاعتبارات الثلاث بالمعنى الذي يعبر في الاخر
كما يمكن اعتبار في الجنس بالنسبة الى افضل الذي هو خارج عنه وخاصة لا يمكن
اعتبار ما يعبر في العرض بالنسبة الى موضوعه في اخذ طبيعة العرض بشرط ان
يختلط اتحاديا ومعنى اخذ بشرط لا شيء ان لا يختلط به خلوها اتحاديا بل يعبر على
راية اعلية غير الذي يوجد من حيث هو من اخلاط طبيعة العرض بشيء اختلافا اتحاديا
اختلافا مختلطا بالمعنى المختلط اتحاديا ويا هو ان الشيء الذي هو من طبيعة العرض في
محصلة ليس فيها اقسام حبيبة وكل طبيعة العرض حقيقة محصلة ليس فيها اقسام حبيبة
لا يوجد تحصيل نوعها ولكن باختلاطها حقيقة نوعية بخلاف اخلاط الجنس بمحصل فانه يحصل
نوعها بالجنس من غير حقيقة محصلة لا نوعها ثم ان في بعض الشرح من كلامه انما هو

فما قلنا ان السبب اعتبار بعضهما ان ينفرد على طابع السبب في الوجود وبعينه في
 الوجود ايضا فلا ذات له وجودا غير ذات السبب وجوده ولا ينفرد بعينه شي من طابع
 حقيقه فلم يكن السبب بعينه السبب لان السبب ان يقول ان السبب قدما لبعضه
 على طابع السبب لكن ما عليه فلم يكن ذات له وجودا غير ذات السبب وجوده
 قد يزدول البياض مع بقائه السبب فيكون اختياره استحالته زوالا عن الوجود لا ينفرد
 جلا وجوده مع بقاء الآخر بعينه قلنا لا تم استحالته فيه فان ذلك السبب بعينه وجوده
 في الاجزاء الذرية لا ترى ان الشجر اذا قطع لم يبق ناياب مع بقاء السبب بعينه ناياب
 الجسد مع وجوده بالجملة لا ينفرد وكلام المتوهم لا اذا رفع بذاته جملة معدنه
 اتفاقا وتوهم ما توهمه المتوهم ان ينفرد بعينه فذهب اليه المحقق الدواني فذلك ان السبب
 كما يظهر من نتيج اتحاده في كاشية القدسية ولا اى اتحادا مع عرض المحل في النسبة والملاء
 ذراع فالنسبة من كل من الفصل المقدار قسم من كل من الفصل هاتمان الى عرض
 يتم مع عرض المحل وجود الماصح محله عليه في انه يجوز ان يكون مجازا من قبل المراتب عار
 اى انه فيكون المعنى عند النسبة اربع مقادير الماء ذراع ومن ثم اى لاجل اتحاد العرض
 والعرضي قال ان المشتق لا يدل على النسبة ولا على الموصوفات مما لا يصح ولا يصح
 اتحادا مع العرض الذي ليس فيه نسبة ولا موصوفات بل معناه التقدير انما وحدته فيكون
 ما ايدى المحقق الدواني من ان يشابه سببا لبعضه فيحكم ما به بياضه بعض قبل ملاحظة
 ان البياض عرض العرض لا يوجد قايما بنفسه فلو لا الاتحاد بينه حال حكم العقل به
 قبل الاشارة الى البياض عرض العرض لما يوجد قايما بنفسه فلو لم يكن في الحكم قبل
 كينونته مجرودا فيكون لا يوجب الاتحاد لا ترى ان من كل الصوره السبب لا يوجد قايما بنفسه

تيسر بفضل محل ان يقال لا اتصال بالافتصال هي الصورة الحسية ثم لا حظ
 الى ان نظير ان يقال ان احدى الهيولى من غير هذا الخيل لا يلزم اتحادها بالوجود المشترك
 على وجه الكمال وانما في حاشيتنا على شرح التفسير الجولي وهو ان يكون
 الشيخ ابو علي من سينا في تعليلات الشفاء وجود الاعراض في نفسها بوجودها
 كما لم يمس الغرض بهذه الاعراض فكانه قال بغيره ما قال الشيخ وجود الاعراض
 الى آخره قال فانه يقيم من على نظير الرجوع الى ما قال ان الوجود يحتاج في وجوده
 الى آخره من نفسه بوجوده لا يحتاج في صدقه عليه الى قيام حصة من الوجودية فظن ان
 ليس معناه الا الوجود وليس فيه امر اذ قيلت في قال في الحاشية يريد على
 ما ذهب اليه الشيخ انه يلزم ان يكون النقطة المشتركة بين الطرفين الوجودية
 لوجوده فان وجودها ليس بغير وجوده لذلك الخطوط على الانه من الوجود
 اقول ان غير هذا الاعراض على الشيخ لو كان مراده ان وجود الاعراض بوجودها
 او كان مراده ان وجودها في نفسها هو عين الوجود الذي لا يسلط الذي هو عبارة عن
 الحلول كما نعلم المحقق القدماء مع ورود من يلزم اتحاد المتباينين فان التحقيق ان
 الوجود في نفسه متباينان وان كان مراده ليس الاعراض مع وجوده في نفسها
 ليس الوجود الذي لا يسلط كما قال الفاضل ابا غنوي فلا بد من فهم بروج ما لا بد من
 من قيام الصفة امر واحد فان وجودها بهذا الخط والخط حلوها
 في وجوده قد ثبت الاعراض اشياء ذلك لا يستدعي ثبوت الاعراض في
 انفسها حقيقة على ما هو المقرر عندهم وكذا لا يلزم ان يكون ان مراده ان الاعراض
 وجودها مستقلة بوجوده في نفسه لكونه نقطة الاضافه الى شئ هو موضوع حيث ظهر

فالامر من الجواهر شر كان في الوجه المستقل الذي هو وجود في نفس الامر
 في نفس الذي لا امر من وجوده مستقل قد لخصه الاضافة من حيث هو من المادة فخلص
 ذلك الذي ظهر فانه الحقيقة باعتبار مادة لكن برؤية اورد على يد الجاهل من قيام
 الصفة الواحدة بأكملها لا يكون له من حيث شيئا غير الذي هو من حيث
 المعنى وحده لا تعرف فالتحليلات خمس تفرع على قوارض الحكمي اما من جهة المادة
 الاول الجنس من كل قول محمول على كثرين متحققين بالحقائق اليلو من جهة المادة
 والثاني شارة الى ان الكثرة المستعينة بها في الكثرة بحسب الحقيقة لا الاعم
 منها ومن الكثرة بحسب الاعتبار في جوابها هو فالحكمي ذلك الجنس من حيث
 من المادية ومن جميع تلك كانت في الجنس فقرب اي جنس من الاول
 يكون جوابا من المادية ومن جميع تلك كانت في الجنس فقرب اي جنس من الاول
 الاول ان نقط ما هو سوال عن تمام الماهية الحقيقية باشي الى كسب الصفة من حيث
 وان كان بحسب اللفظ اعم على معرفت من قبل ان تعرف في اي في السؤال على طرف
 فيجاب بالنوع اشكان ذلك الامر جزيا مثل زيد ما هو لانه الماهية الحقيقية به
 او كجاب بالتمام اشكان ذلك الامر فاعاشل الانسان ما هو وما هو سائل
 عن تمام الماهية اشتركت بين الامور ان جميع في السؤال بين في جوابها النوع
 تلك الامور متفقة الحقيقة مثل زيد وعمر وكبرياهم فيجاب في كسب اشكانت تلك
 متشابهة في الحقيقة مثل الانسان والفرس ما هو من حيثها اي من ان كسبها
 سوال عن تمام الماهية حقيقة كانت مشتركة في حقيقة ويظهر عدم اشكانت في مرتبة
 مادية واحدة مع كنهان في مرتبة ان يكون في جواب الامر كونه لا نقاد ان الجنس

من ان بعضی جواب بود و قد عرفت ان سوال من تمام بود لا یکنی
منه باریه تزلزلت منزلتها المسنون عنها فلا یكون الا واحدة ولا یخفى وینه فان كان
سوالا عن تمام الباریه لیس بحسب اللفظ علی ما عرفت بل یطلب ان لا یطرح الی الا صلاصلا
و لم یفج الا من القدر العین او یکان جنسان فی مرتبه واحده لم
احد الامرین اما تحقق النوع بدون احد جنسین فلا یكون جنسا یحصل
کل منهما یفصل و حده فان جنسین اذا اذقی علیهما صلاصلا یحصل و اذقی علیهما
فلا یحصل و دون در جنسین صلاصلا یحصل و لازم و در جنسین صلاصلا یحصل کل منهما یا لا یحصل
انه لا یکنی ان یکنی جنسین یفصل الاخر الا اذا کان یحصل فی نفسه فلا یحصل کل
منها یا لا یحصل ان یحصل یحصل کل منهما متوقفا علی ذات الاخر علی نفسه فیکون النوع
لا یفصل و یفصل النوع التوحد و خشیه اشائی و هو الجنس و هو النوع و هما جنسا
یجوز ان یجنس علی ای علی النوع لا یجنس کل بر الا انما هو الوجود و هما الی الوجود
و هما الشکان فی ذات فیکون النوع الوجودی و ان تمام کل من جنسین النوع لزوم قیام
الوجود بحال متعده و ان تمام بالنوع نقطه و ان قیامه بالجنس لزوم وجود کل من جنس
جزء و یحصل الم لا یحل و فیه فلا لا شکال قال فی کتابه ان جنسین یحصل کل
النوع و شکات فیکون لا بالزمان ای قیامه صلاصلا و ان یحصل کل من جنسین
متفقوا الیه فیکون الجنس سببا لوجود النوع فان النوع متساو و حده یا بالان
یقع ابدال متوقفا و یحصل شئی متوقفا یحصل ای سببا لایستلزم ان یحصل کل
اشیا من خارج لا فی الشئی کیون منی الامور قابلا لزیاده و نه و نه لایستلزم ان
متساو الیه من کل من یکنی یکنی متساو یا یقابل علی نه بعینه فیکون النوع متساو

ايه جنسا والرفع ان بعد ان الصورة البسمة بالنسبة الى افراد الطبيعة
الى جميع الصورة البسمة في النوعية فليكن جنسية الصورة البسمة اذا احدثت شرط
بالنسبة الى الشخصيات التي للفراد التي نوعا خاصا فاعلمنا اذا احدثت شرط بالنسبة الى
الجنس المأخوذة من الصورة النوعية كانت جنس صادرة عن الجنس المأخوذة من الصورة
التي ما قد يكون المحل عليه للرفع يكون من الافراد لا يحل على كل فنقول في الفرق
المعبر عن عدم الزيادة اذا اعتبرناه معناه الذي هو جوهر ذو طول
وعرض وحق اي شرط ان لا يدخل فيه معنى غيرنا مثل حسن وبعده بحيث لا ينعيم
اليه كان خارجا عنه ويكون المجموع عنهما ارضا ثالثا فهو مادة الانسان والبسم المأخوذة
فمن الزيادة اي شرط ان ينعيم اليه زيادة لا على انما خارجة عن جنس على ان ينعيم
به كحكمة فليكن اقلها اقلها واحد وخصيصا في نوعه اخصى اي اقله شرط الزيادة فليكن
لا يبرج الى غير حقيقة الشيء وتغير الشيء شيئا اخر على معرفته والبسم ذو شرط
شيء اي اذا اعتبرناه معناه ولم ينعرض شرط الزيادة ولا شرط عددها
كانت مع الزيادة كان اقلها والفرق ان اعم من الاولين صدقا الا ترى ان المكنون
التي كالمادة من التفسير هو ذو طول وعرض وحق كما ان الجنس المأخوذة الاول هو ذلك
الف معان اصل في الجملة يحصل معناه فهو جنس اذا اعتبرناه معناه من غير التعرض لشرط
هو محمول بعد الى ان تعرض لشرط لا بد من ولا يعلم انه على انه صورة من العناصر لا فائدة
لكن لا نعلم تعرض لشرط من الصورة حتى يعلم المحل على كل شيء من مادة صورة
واحدة كما ان الفاعل ان يكتفي في طول وعرض وحق وهذا اي كونه الشيء في مادة
باعتبار جنسا باعتبار اخر عام بل في مادة مركبة من البسمة والصورة وفي مادة بسيطة

يستخرج العقل شيئا يقوم مقام الحسب شيئا يقوم مقام العقل فالذي يقوم مقام الحسب
 بشرط لا كان مادة وان كان لا بشرط كان جنسا للتركيب يحصل معنى الحسب
 لان المادة في التركيب متخفة باعتبار المادة والحسب فيه ليس بمحض العقل ولا يظهر
 ان يكون عامو مادة باعتبار ما هو مادة على الشيء باعتبار اخر ظهورها
 في البسيط تنفخ المادة متشكلا لان البسيط تركيب فيها حقيقة فالحسب
 ليس فيها معنى الامور وانما يفرض العقل فيها الفرض لتفصيل كل لون في السموات
 انه معنى ما هو مادة فلا يظهر ان يكون الشيء صادقا باعتبار غير صادق بها في ذاته
 المادة في التركيب حقيقة بالي من ان يصدق على شيء يتحد منه ما يفرض العقل في البسيط
 حقيقة بالي من الصدق والاتحاد لا يخفى ان الاشياء في شرط لاية اعتبار العقل في
 المادة العقل هو ان يكون نظرا في اختلاف حقيقة فكيف العقل ان يكون حقيقة
 من الصدق اما لا بال اعتبار في حقيقة هو اخر من لا ظهور في العقل لا بال اعتبار
 في الاشياء بطلت فكيف او لا شك ان الاشياء في الاشياء في الاشياء في الاشياء
 من يستقيم على العقل لان الخيال يتصورها في الاشياء في الاشياء في الاشياء
 ايها الحسب كما يكون في التركيب في البسيط في البسيط في البسيط في البسيط
 من حيث هو في البسيط في البسيط في البسيط في البسيط في البسيط في البسيط
 من التوحيات الاعيان في البسيط في البسيط في البسيط في البسيط في البسيط في البسيط
 الاعيان في البسيط في البسيط في البسيط في البسيط في البسيط في البسيط
 فانما هو في البسيط في البسيط في البسيط في البسيط في البسيط في البسيط
 في البسيط في البسيط في البسيط في البسيط في البسيط في البسيط

في تصنيف علماء الديار انما لا يصح لان هؤلاء انما لا يذكرون في مناقرة بانها ليست بالمتكافئة
ميسون في تلك المناقرة ليس بولي كل تلك الخرج مشترك جميعها في الصورة الجسمانية
كانت الصورة هو بفضل باعتبار المادة هو الجسم باعتبار آخر لازم من قولهم
هو قابل للاعجاب اشد وخصوص جسم الذي هو جود ويزنم ايضا هو بفضل الصورة
مقوما للاجسام شيقة وكون حقيقة واحدة متحدة مع تعاقب متتالية وانما في ذلك
الديار علماء الاصحار قد اقررت البعز عنه وقد تبين ان الارباء المادة وصورته في قولهم
غير المادة الصورة المتين منها تركيب انضمامي احدهما عام في جميع الاجسام
والآخر بمعنى المادة ليس كل بل لا في منها بل في تركيبها في جسمها
بالمادة في قولهم والآخر بصورة هو بفضل الاشكال المتكثرة في اشكالها
توجه يوزن ان في شي واحد حقيقتيان متلفان فيما اذا فرضت في تركيبها في
تركيبها انما هي من المادة الصورة المتين منها تركيب انضمامي ليس في قولهم
في التركيب انما هي من المادة الصورة المتين منها تركيب انضمامي ليس في قولهم
كانهم صرحا بتركيب جسم من جنس هو جود ويزنم هو قابل للاعجاب اشد وخصوص
في المادة وصورته المتكثرة في اشكالها متلفان فيما اذا فرضت في تركيبها في
مع قولهم ان كل تركيب من المادة وصورته متشبه على ذلك من في الصورة
باعتبار ان جملا وجودا فكيف يمكن ان توجد جسمها باعتبار آخر متفاد في قولهم
شيء سبالي ان منها تركيب انضمامي كمال المحققين في قولهم من الاشكال منها تركيب
اتحادا كقوله فيهم فيه وما ذكره في هذا من لا يجوز مع بقاها في الصورة الشخصية في قولهم
البرية في قولهم ان في هذا من المتحد في جملا وجودا مع الآخر بعينه ليس في قولهم في قولهم

قد مر بانها قد مر ان ذكر لكم جدا عليكم ايها الطلاب بالخطير بالبلد في ينبغي
 نقول ان لا يكون ان الجسم المطلق حقيقة واحدة متحدة مع قابل الاعمال والاشياء
 بين الغامض والافلاك ان يكون للجسم حقيقة واحدة مشتركة بل الامران هو الحقيقة
 مبهمة اذا انتمت اليه الصورة يحصل بها وحصل منها جسم مطلق يانته الى الادوات
 من جهة النوعية مثلا اذا حصلت من قبل الغامض الصورة الجسمية تحصل حقيقة
 بالهبة الى النوع اذا حصل من قبلها حقيقة مطلقا اخرى يانته الى النوع
 بالصورة النوعية وكذلك ان يكون اذا دخلت الاشياء في حقيقة جسمية واحدة على
 في غيرتها بالجوهر في حقائق متحدة لا يغير عنها بلية اذا دخلت في الخارج كانت في النوع
 لانه حقيقة وجود كل شيء الى ان يكون حقيقة صورة متحدة مع حقائق شائعة في قابل
 يعني انهم من قبل فلان اي حيوان في صفت مبهمة اذا انتم اليه اي يحصل في
 صورة الصورة جسمية صورة اخرى في اية اية الحقيقة يحصل في حقيقة يحصل في
 يوجد فيها ولا انها صورة جسمية لا يغير عدم صورة اخرى غير اني كونهما طبيعة عامة
 ان لو فرض الغامض الانسان يكون الحيوان حقيقة عامة فاقبل فيكم كون الجسم المطلق
 تحصل من اربعين منها عموم خصوص من جهة صورة فلان لم يمنع مطلقا بل اذا كان
 منها مبهمة تحصل من اربعين منها كل منها يحصل في الاثر والصور الطبيعية مبهمة لا تحصل في
 في صورة الجسمية طبيعة متحدة لا بها فيها فاقبل انكم تقولون ان يحصل صورة الجسمية في
 فلان الاثر في سبيل الوجود من اية عامة للجسم في عرض عام فلان في اية
 الى بعض الحقائق فان كل معنى في عدم تقوم فعل واحد لا يباين كثره في عدم صورة فلان
 يحصل في الجسم من اية من مادة قابل الاعمال في صورة من عدم صورة في اية

فلهذا

من التركيب الذي من اجزاء الحيزية انما يتحقق فيما ليس فيه تركيب جبري كماله
 ككان شي واحد وان كان ذلك لا شك في انه لا يتحقق في بعضه من بعضه في كل
 المشرقة ان التركيب ليس اجزاء خارجية تقديره انما يشار به الى دفعه فيكون
 بان التركيب يحصل عين المادة واصورة وانما التركيب لا يتحقق في كل
 الشئ واحد حقيقة ان حقيقة التركيب يحصل من حيث انه ليس نفسا في كل
 الحيزية والتقدير انما يكون الاجزاء في القوم باعتبار اتحادها بالمادة واصورة
 ذهب بعضهم الى انه قد يتحقق فيه ولا يلزم ذهب المحققون الى انه يتحقق في كل
 من المعداير الاربعة فالمراد ان الكل في الحقيقة فيكون في التركيب فيكون في كل
 فهو اعم من مطلقان جنس الشئ يكون في كل من مطلقا وفي كل من مطلقا
 فيكون الكل في جميع التناهيين ومطلقان كلية التركيب باعتبار الذات لان
 مفهوم الكل داخل في مفهومه فلهذا قولنا التركيب في كل من مطلقا في كل من مطلقا
 الذاتيات نفس ذات الموضوع جنسية الكل باعتبار العرض اي باطلية في التوحيات
 مفهوم التركيب في كل من مطلقا في كل من مطلقا في كل من مطلقا في كل من مطلقا
 معروضات جنسية لا تعرف في مضمون ان مضمون الموضيات ذات الموضوع مع مضمون
 زيادة عليه فيكون مفهوم الكل من التركيب باعتبار عرض جنسية لا باعتبار ذاتية
 ملامات غير اعتبار العرض في ذات الاعتراف بعبادات الاحكام ولا يمكن كون
 وخص من ملامات الكل ان مضمون قولنا الكل في كل من مطلقا في كل من مطلقا
 الكل في كل من مطلقا في كل من مطلقا في كل من مطلقا في كل من مطلقا
 بان كل من مطلقا في كل من مطلقا في كل من مطلقا في كل من مطلقا

[illegible]

فرق بينهما في الحقيقة والمادة فليس ذلك في الواقع بناء على ما قالوا ان النوع
 تمام حقيقة افراده ان اردوا ان لم يبين فرق اصلا فمفهومه ان حثية الشخص معرفة في كل
 من الافراد ولو في المادة والاعتبار ان يحسنه فان التمايز الحسي من شخصين لا
 يستدعي تمايزا بحسب الحقيقة والعقل ان يقطع اليقين من هناك بل ان
 عندنا ان يكون من غير العقل المادية من حيث هي ولو زعمنا فمفهومه ان حثية
 في الخارج الذي ليس بالامر كما قال بعضهم ان يكون من غير العقل المادية وان يقطع
 المعقولة بآدمية ولا كما قال اخرون ان يكون من غير العقل المادية بل بآدمية
 ولا كما قال اخرون ان يكون من غير العقل المادية بل بآدمية بل بآدمية بل بآدمية
 يكون من غير العقل المادية بل بآدمية بل بآدمية بل بآدمية بل بآدمية
 خبرية في نفس خبرية فاشتركت كما قالوا ان يكون من غير العقل المادية بل بآدمية
 في العقل الموصوف في الصورة بعينه بمعنى انها بعض العقل عنه تصور كل واحد من الخبرين
 خبرية من شخص واحد وتحقيق ان الوجود يستدعي اليقين بمعنى ان الشيء يكون موجودا
 ولا اليقين بل ان الوجود ليس في طبيعة اليقين بل ان الوجود في عالم التحقيق فيكون
 لهادى كونه في كونه خبرية وكونه في مرتبة نفس التي هي متخالة الى اخرها
 لا اشتراك في الانطباق والخبرية في مرتبة اليقين كما يتبين من كل وجه يقطع نظرنا
 غيره فهو شخص ان اردوا ان في الواقع كل فهو لا يعينه وان اردوا ان مرتبة الوجود
 هي مرتبة فم يكمل السند عليه ان يكون الوجود مبهمة لا يخصص الا بالاضافة فلو
 كانت مرتبة الوجود مرتبة هي مرتبة اليقين لزم ان التمايز افراد مبهمة واحدة لا
 تمايزا فيما ذكر منها بتبين المعرف من الوجود وهو تخصيص الاربعة من الاربعة

ولا تعد فيها ولو سلمنا لخصت بالكلية من السهولة من حيث هي في مرتبة الوجودية
وانما خرجت من حيث الوجود لتعين لنا فاستبينها فاقبل ان في الفروع والحقول قول
على التفرقة والتحقيق في جواب هو اى سرى فانه المتبادر من كل حقيقة بانسبة الى
الاشياء نسبت الى غير اجزاء او مرصدا وقد عرفت على السهولة اى لا يرمى الى الحقول
الاكبر يخرج من الحقول على غير الجذب جواب هو لا اذ اريد اخرج البصفت لا الحقول
ثانوى فان مراد ثبت لتمام ان كان ثبوت لتمام ليا الخاضع لولا الله الخفية والحق
الاضافي بينها عموم من جهة قال في الحاشية وهذا هو معنى نظر الى المفهوم منها
بالوجه الى الماهية النظر ليقول تقتضى الاطلاق فان كل حادث له اذ يتاخر به فابعد
بالمادة والمادة الخمس قد تمان في انا على ما عرفت اقول قد تيسر من هذا ان حادث قبل
الماضي واجب امتنع لا سبيل الى الاخرى الا ان لم يلزم الانقضاء بعبء الحادث فتعين الاصل لا يمكن
ثابت قبل حادث الممكن فلا يمكن ان لا يكون متصفا بغيره لا يكون متصفا بغيره لا يكون
تقيامه متصفا بشئ بمانيته فانما يقوم بما يتعلق به متعلقا خاصا وهو افعال في افعال
لا سبيل الى الادلال لانعدام محال انعدام محققين الثاني في هذا ان يثبت افعال الممكن
تقدم لان الامكان لا ياتي سلب ضرورة الطرفين سلبا محضا حتى يكون
التعقبات المنعقدة به في قوة السالبة البسيطة فلا يستدعي وجوده
وقد يستدل عليه ما به معنى حدث شئ بعد ما لم يكن فلا بد هناك من متغير وليس
ذلك من جهة الخلق بل ببقاء نواته ومنهاته فليس ذلك الامر جانب المعلوم المتغير في
العدم المصغر فكل فلا بد من اذ هو يكون محلا للتغير وهو المادة وقد عرفت ان
ينفع لهم لانه يتحقق لحوادث الزمانية دون الاعم ثم لا يمكن ان يورد الحقول عشرة نقصا على احواله

اشارة في قوله في الحاشية بقوله ولا يراد القول المشرقة فانما لا تم كونهما انهما متحدة
 عقيدة ومبدأ كونه ليست موجودة في الخارج فوسطها ترتيب في العقل توسطها
 للمتوسط القول كان المركب لم يطلت كثير من الاحكام الممكنة التي اشتهر بغيرهم فاعلموا
 انفعال خزانة المعقولات في القول عالمه بل في ذلك ثم لا ذكره المتكلمون بل في هذا
 عموم من وجه ان النقطة نوع ليس له نوع آخر اشارة الى قوله بقوله ان النقطة في الحقيقة
 في الخارج فانما هي بسيطة خارجا اما في ذاتها فكيفية بسيطة مطلقة خاضعة للامر والشيء
 عليه في بعض الشرح بان تسليم بسيطة النقطة خارجا لا يوجب بطلان ما تقدم من كونها
 والتعكس لزمها من ان لا يوجب عليه شفرع فيما قل من الباطن ما ذهب اليه في شرح لا يوجب
 فقه رايتي القول قد حكم ان تتركب كمالا لم تذكره فان الحكم فيها تقدم بان ان الاشياء في
 جنسا باعتبار ان لم يميزا في كونه بسيطة فلو كان عند الحكم من بين البسيط في
 والذات في الماهية ذلك في كونه بسيطة بل انما حكم الحكم من بين البسيط في كونه بسيطة
 والتأليف من المادة والصوره سواء كانتا عقليتين في خارجيتين فلا شناعة على العلم فقه في
 بينهما مجموع من مطلقا يورده نقل عن المحل الاول من لا يستطيع احد ان يتركب شيئا
 ممكن خارجا من المعقولات العشر وهو كالمسألة المفردة في النوع الذي لا فائدة في ذلك
 كالمجنس للمفردة فانه ليس في جنس لا تتركب اذ مركب وهو يتغير المفردة في جنس لا فائدة في ذلك
 والمافرة فقط كالمجنس المركب هو هذا المفردة في البسيط في جنس لا فائدة في ذلك
 المركب يكون مافرة ومما تتركب فيكون فيكون هناك النوع مرتبة ذلك الجنس فيكون
 مافرة جنس مافرة جنس فيكون هناك النوع مرتبة في جنس مافرة جنس فيكون
 ان يخص كل نوع من الانواع المرتبة يسمى بالنوع لم يفلح في جنس الاجسام المرتبة بانفسه

وليس اعم لكل بانواع الرتبة بالنوع العالي واعم لانها
 بالجنس العالي والافضل من بعض الاعمال من بعض اخر المتوسط ان كان في النوع
 متوسط وان كان جنسا بالجنس متوسط لان الجنسية باعتبار العموم فانها تقتضي خصوص
 الالف جنس النوع باعتبار خصوص فانها تقتضي عموم ما يقتضي النوع سمي النوع
 نوع الانواع والجنس العالي لان الجنسية آتة تعلق بنوع يسمى ان كان
 وهو على القول المحمول في جوابي شي يكون جوهرا وهو ان يكون له ذاتي على
 وما لا جنس له كوجود استل عليه بانه لو كان له جنس فاما ان يقتضي بوجوه يكون
 عليه خلافه فاما ان يكون له عرضة لجميع اجزاءه فاما لو كان له جميع اجزاءه عرضة لجميع
 فليزوم من الشيء نفسه من وان لم يرض بجميع اجزائه فلا يكون له عرضة واحدة ولو كان
 يقتضي بوجوه وبالعدم فليزوم ان جميعه يقتضي بوجوه وبالعدم فليزوم ان جميعه يقتضي بوجوه
 من ان لا يكون له اجزاء العرض باسرها عرضة لمرور ذلك العرض فيقتضي بالضرورة
 عرضة لجميع مع ان الوحدة التي هي جنس ليست عرضة لمرور ذلك العرض فاما ان يكون
 عرضة لمرور على ما لمرور في الوحدة فليزوم ان يكون له عرضة واحدة ولو كان
 وهو مراد جيبته في بعض الشرح باختبار الشق الاول واقعا يقتضي بان
 مرور من الوحدة والوحدة يقتضي الطبيعة من حيث هي لا الطبيعة الواحدة والوحدة
 ولا يلزم تقدم الشئ على نفسه فتلك الطبيعة كما انما يكون في الوحدة
 الطبيعة التي فرضتموها معروضه للوحدة قال الاحاد ان نسبة الكل الى اجزائها
 ان الطبيعة لا يمكن ان يكون معروضه للوحدة فاما لو كان له عرضة واحدة فليزوم ان يكون له عرضة واحدة
 من الوحدة فاما ان يقتضي الطبيعة من حيث هي طبيعة مرسلة وقد عارض فيها جميع مقتضيات تلك

لن يكون فيها ذلك اعتبارا فردا في ضمنها والاحاد اجزاء لا فردا كالمسألة الكلية
 الجزئية فيكون تلك الكثرة كالمصدر والمرد من الكثرة الكثرة كالمصدر
 قد تفرقت الجوانب ولا طبيعة هناك مشتركة لا تفصيل لا يلحق بهذا المختص فافهم
 لا تفصل لنا على اقتناع تركيب الحاجة من امرين متساويين لا تنجح في حصول الحاجة
 من وجبة الاخر بعضها الى بعض والامر المشترك لا يتصور الاحتياج منها لان كل
 منها ليس اولى من الآخر في الاحتياج فاما ان الاحتياج كل منهما الى الآخر فغير
 التفرقة في كل المذكورة قوله فان يميز من مشترك الجنس اتقرب مقربا بعد
 بعيد مشير الى ان حصر بعض بينهما حصر قطع لا يشترط ان يظن ان نسبة كل واحد
 بالقياس دون غيره في قوامه في بعض مقوما ولكن مقوم للمقوم المسائل لان العالي جزء
 المسائل وجزء الجزء جزء ولا كس لعدم كون اقل جزءا لعالي ودرجته الى السليم
 غاية يحصل بانها لا يميز من حيث مشترك كل قسم اقل من قسم اقل فان اقل قسم
 اقل من قسم قسم اقل لان اقل ليس قسم من اقل فان الحكماء اربع
 امر مهم لا يحصل الا بافضل فهو علة لاي تحصيل فان الطبيعة الجينية كالحصول
 في اقل كانت امر متروك اربع اشياء متكررة وكانت ميز منطبقة على حقيقة واحدة
 فيها فاذا انغمز افضل تعينت في اقل منها الا بهام التردد والطبيعة على حقيقة واحدة
 من تلك الاشياء فلو كان يحصل الجنس حينا للفصل لا باحتياج كل منها الى الآخر في حصر
 فلو لم الدور فلا يكون لشيء احد حصولا في بيان الاكسكان يحصل الجنس على الاقوال
 واحد الاكسكان افضل اتران مادة تلك النوعين لا يتران احب هو احد اول الاكسكان
 اتران لا ينفى ضعف اوله القوم هذه المذكورة قال المحقق الدور في الاشياء المتماثلين

عامر

لم يمتنع مما ذكرنا تبين ان التركيب على ان يكون في المادة وصورة فان كان التركيب في المادة
لا يشترط اعتقاده بصوره تلك سهل كثير من اساطير الخرافة في هذا الباب حيث ان التركيب في
وعدم تعدد بعضون القرينية كما تشاع في يوليوس موتير في رتبة وفيه لا يخفى لا سيما في
بالقادة بصوره غير المحصور بالشمس بل المنع وفصل الجوهر هو ان يكون في عرض يحتاج الى
موضع حيث قال الشيخ ان جوهر الاطرش في نفسه هو جوهر النحاس ان جوهره في فصل
بل على ذلك فصل هو جوهره فاما ان يعقود بالشمس او بالشمس لما هو في السيل الاول والام
ان يكون فصل الشمع مقدما على فصل السيل الى الثاني لان الشمس انما تفصل بان
سيل الاشياء ايضا ولا يمكن ان التركيب من الشمس فصل تركيب حقيقا لانه لا يفرق بين
الاجزاء بعضها الى بعض خلافا للاشراقية فانهم عروا كون فصل الجوهر مناشا فان فصل الجوهر
في حيزه من فصل الجوهر هو فصل آخر ذلك الفصل ايضا هو قرينة تلك لانه لا يمكن ان يتغير
الجوهر من حيث هو في جنسية المقولات بالقياس الى المركبات التي تحتها منها شك في
ما ذكره اشفاقه من ان فصل معنى من المعنى فاما العلم بالجموع او حيزه اي حيزه هو
والاول العلم بالاجزاء من عدم فصل جوهر من فصل على المشا كما يحصل فيكون فصل
فصل من حيث هو ان الجواب عند بان الاجزاء الالهية اجزاء تحليلية فلهذا كان يكون الفصل غير
وفي عند كافي اجزاء الجسم نعم لمقتضى مهم في الاشكال انضمام حديث هذا التركيب
الذي ينبغي ان يخرج في جوابه الجواب واحد لانه فصل كل مفهوم بفصل انما هو في ذلك
وذلك لانه مفهوم واحد وان يكون في ذلك لانه لا يغير مفهوم لما يثبت ان في ما هو في ذلك
كل واحد في علم واحد من افراده يصدق على كثير من افراده يصدق واحد ان يصدق عليه
بغيره لانه لانه في ذلك تزي ان مفهوم الواحد يصدق على الواحد من افراده لا يصدق على

منها لان وحدة تعاقب اكثر تعاقب الاسباب والسلب فان اردت ان تجمع بين
 اكثر المركبة منها بلا اعتبار البنية الصورية واداد بقول جبران انه جواز في هذه
 بقول فلا تضل ان يريان حكم لكن لان انه لا يصدق عليه جواز احد ان يصدق على
 بقية اكثر وان اذنه جواز كبر السلب كمن شاع في زعمه ما ذكره فان لم يكن الفصل
 واحد ان اردت ان تجمع بين جواز في الفرس بمجردها مثل على البنية الصورية غير ان
 انه جواز واحد لا اكثر لا يصدق في ابطال المقدمه المهمة في ان يصدق على تقديرها
 على المركب لا يجمع اعمدة المادة وعلته الصورية وجميع ولا يلزم احيانا شي من
 لا تستحال في صدق اعمدة على المركب ثم لا سطر واحد وعلته كثيرة اعمدة
 عليه من حيث انه واحد لا من حيث انه كثير وصدق عليه اعمدة من حيث انه كثير
 بلا اعتبار الوحدة ولا يوجب ان كثرة اعمدة ملزم كثرة المحال لا اشارة الى بقول
 جبران بعد لا يصدق كثرة المحال لانه يتم بسلوك كثرة العلم ولو بالاعتبار في
 لا يجمع شرك في شركه يبارى بنا على المقدمه المهمة في بعض شركه
 مركب كل مركب ممكن من هذا ضربان من الشكل الاول فنتبع بعض شركه
 ان كل شركه اكبر من جيب عنه في بعض اشراف الخصومه في اشراف شركه
 اساسية التركيب في الاكسكان شيع التركيب لا خصوصية فالامكان لا يمنع
 يمكن دفعه بانطباعه التي فيها سبب الزاوية ان كلما لازم للطبيعة لازم
 كان اسبانيا وكلما هو من اسلوب بسيط المنفعة فهو الطبيعة لانه لو لم يكن اسلوب
 كان اسلوبا يتاها فكان يتاها فان يتاها للطبيعة حيث هي ثابتة في
 اجتماع السلب والسلب انتهى فالامكان لا يمنع التركيب بكونه خصوصية

فيلزم اجتماع الاستحالة المتشاع فيما نحن فيه في شئ واحد المتشاع كاللأن المفردة المركبة
تتضمن فليزوم فيه اجتماع بالامكان والاستحالة ايضا وتعمل المعنى لم يثبت في هذا الجواب
مع انه كان مشروفا في افق المبين لاجل الوقوع الذي ذكرناه فقدر لان المكان
كل مركب ثم فان افتقار الاجتماع على تقدير الوجود انفسى لا يضر الاستحالة
في نفس الامر فمجرد من افتقار الاجتماع انما هو افتقار اجتماع اقسامه المتراكبة لا جزاء
الافتقار في المصدر واستلزم الامكان بحدوثه في المصدرية لا في جهة ما لا في كون
عدم المركب ما لم يكن اجتماعا اجزاء اوله على الاول يلزم ان الوجود لا يعدم كل جزء في ذلك
كقوله على ان في عدمه لا يفسد من عدم المركب لا جزئية ذلك كونه راجعا الى عدم
المركب لا معنى للاحتياج الا لثبوت التقدم وانه عند البعض ان بعضه يوجب كماله
صحا اذا عدم احد جزئيه من عدم المركب لا يوجب عدم المركب لعدم اجتماعه في الوجود
بجزء لا يتصور بوزن الامكان كيف ما يجب بالنظر في اية الاحتياج الى اجزاءه التامة والامكان
المركب لا يكون مع ان كان وجوده كونه لوجوده لزم وجوب التفتيش في اقسامه لوجوبه
استحالة احد التفتيشين لستوجب جبهته فلهذا الوقت في دفع الجواب النقول من بعض النسخ
بانه الوجه الاخرى انه يستلزم الملح بالذات فان كان المركب توجب كماله في ذاته
بمجموعه كماله لستوجب كماله كماله من شريكه في الامكان الملح محال فلا يكون كماله في الامكان
لا يلزم منه الملح لا يقدح في العقل الاول الذي هو من الممكنات يستلزم عدمه واجب القبول
هو مجموع فانما يجوز بعيد قولنا كلاما وجدا لوجوب العقل الاول في ذاته فوجب ان يكون
بعده من نفسية ذاته لانه على كل ما يوجد العقل الاول لم يوجد العقل المستلزم الملح بالذات كيف
يكون له على عدم كونه ممكنا لا انقول ولا يستلزم انما كسب النظر في العقل بل النظر في

بكان اعتباراً بالاعتبار المستلزم وجود اثنين وهو ثالث كما لا يخفى على المتدبرين
 وان كان اعتباراً بالاعتبار المستلزم في الاعتبارات ثلثاً فالثالث لا يثبت قطعاً
 الاعتبارات الثلاثة حقيقة فالأمر إشارة إلى فصلها الرابع الخاصة بالخارج
 تحت حقيقة واحدة نوعاً وجنساً وهي أن شاملة أن لا يكون شاملة أن
 يعبرها وهذا معنى قوله لا في شاملة قال السيد في الخاصة هي الخاصة التي
 في الحقيقة خاصة التي قول لو كان الاضطرار في العرض او احدهما في
 البتة شاعني ان يكون كل من الواسطة ذوي الواسطة سرورياً حقيقياً
 لكان الامر كما ذكرنا لو كان الاضطرار من غير الخصائص الطبيعية انما
 لان الخلق ليس هو حقيقة بل هو حتى يكون حقيقة وتقتضي في شاعني على
 الجمل والى المسحوق العام هو الخارج للقول على صوابي تخالفه كالأشياء
 وكل امتنع في كذا من العرض فلازم والاعتبار قال السيد في القسم
 اللازم والمعارض سائلاً لان اللازم لا غم في الحقيقة فلازم الامر
 لازم للكون لا الانسان اقول يجوز ان يكون الامر سفيراً لخصائص
 يؤول بسببه كمي وهو بطور كاشف لولا لا يقول من عدم ثبات على
 اعم من ضرورة والا فالحق ان اللازم لا يخرج من اللازم ثم اللازم لكان
 الخارجية مطلقاً ضرورة ليس لازم الخارجية قد استلزم الامر ضرورة
 بالضرورة اذا ثبت ان لا يمكن بينهما علاقة محض لا يمكن ان يفك احد
 لا بد من ضرورة في الحقيقة بالاستقراء والصريح المأمور من الخارج
 مشهد البعد عن الخارج لازم لوجوبه ليس بينهما علاقة عقلية فليس

المراد

فعلية ومعرفة بان يكون ضروريا بدون استناد الى علاقة او تمنع التكاليف بالخطر
الى احد الوجودين خارجا او ذنبا ويسمى الثاني محتملا ثانيا قد عرفت سابقا
من شرحه الدوام لا يخرج عن لزوم سببي فان كل ممكن لا بد من علته فهو ضروري
بالنظر الى تلك العلة يمكن ان يكون ذلك متحققا للتمام في خارجها بان يكون الوجود
ان يكون بخلافه لا يزدل بل بدم نظرا الى ما ذكرنا الى المفهوم الغضائ والارضا
بحسب جنس النظر ويمكن ان يكون مقترنا على كونهما في الخارج والادام في العلم
ان الاول ادلى من مطلق الوجود دخل في لازم المابية اختلف في ذلك احد من علمه
من الضرر فيها فيجب ان يكون للمقتضي في مرتبة الاقتضار معدود وتقرره المشهور
لابل انها مقتضا لنفس المابية من غير اعتبار الوجود والتحقيق انه ان يدبر في الوجود
من المقتضي فالشئ محتمل كعب ان اقتضا لشئ لا يستلزم الوجود في مقتضاه
بان يكون للمقتضي شئ مع الوجود والامكان لمجربا ووجد مقتضا لا يتم قدره في
ولم يستلزم لزوم ان يكون له وجود ان ريد بان لا يقتضي الا في حالة الوجود وان لم يكن الوجود
جزء من المقتضي بل كانه شرط لا مقتضا والمقتضي هي المابية من حيث هي فالتحقيق
الآخرين المعصية احتار في خبر آخر قال مطلق لا دخل لمطلق الوجود في لازم المابية بل
ليتمسك اقتضا لا من قبل المابية ولا من غير فان القدرة لا تسقط وحصل ان يكون المابية
لها ضروري لا يحتاج الى العلة اصل حتى يجب وجود العلة لوهي معنى غريبة ووجود المابية في
اقتضا عليها وان ليس فليست برؤية لانه لا يعني مع الفرق بينهما من انزاجات فاما
على هذا التقدير منشارا كان مقتضا لكل الى كجول المابية كوجودها على غير الحكيم فان
وهو الشئ من مقتضا فليس بينهما في شئ علم ان الحكيم استدل على غيبته ووجودها

بد لو كان خارجا لا تنفع الترس كسب كان ثبوته قاطعا مع ان كان كل مفهوم متغير
 خارج حقيقة كسب ان يكون مطلقا وادعوا العذر في ثبوته ان بعضهم من بعض ما قبل الازدواج
 بما ليس فعلا كانت الذات بل من تقدم الذات عليه لوجوده لا من في الوجود بل من
 اما تقدم الشيء على نفسه لوجوده بل من تقدم الذات عليه لوجوده لا من في الوجود بل من
 لا يمكن ان يكون في نفسه بل من تقدم الذات عليه لوجوده لا من في الوجود بل من
 ان يكون ثبوته ضروريا لا يحتاج الى علمه كالايمان انتهى واما ان يكون في نفسه بل من
 اما من يحتاج الى الواجب او من يحتاج الى الفاعل او من يحتاج الى الموضوع او من يحتاج الى
 من لا يمكن ان لا يتصور في نفسه بل من تقدم الذات عليه لوجوده لا من في الوجود بل من
 نقره مضافا الى العلة لان كل ممكن يحتاج اليها ما يتطرق الى ذاته اقوى من ان يكون
 ان لا يتصور في نفسه بل من تقدم الذات عليه لوجوده لا من في الوجود بل من
 متصور في نفسه بل من تقدم الذات عليه لوجوده لا من في الوجود بل من
 ولا يحتاج الى من يحتاج الى الواجب لوجوده بل من تقدم الذات عليه لوجوده لا من في الوجود بل من
 تعدد الواجب في نفسه اقوى من ان لا يتصور في نفسه بل من تقدم الذات عليه لوجوده لا من في الوجود بل من
 بالواجب في نفسه متصور في نفسه بل من تقدم الذات عليه لوجوده لا من في الوجود بل من
 فيلزم على ما تقدم من الوجود بل من تقدم الذات عليه لوجوده لا من في الوجود بل من
 مع قطع النظر عن حقيقة خارجية فهذا المعنى ما يدعيه الحكماء ان القول بحقيقة مفهوم لا شرعي
 مما لا يمكن ان يتصور في نفسه بل من تقدم الذات عليه لوجوده لا من في الوجود بل من
 يكون في نفسه بل من تقدم الذات عليه لوجوده لا من في الوجود بل من
 مع قطع النظر عن حقيقة خارجية فهذا المعنى ما يدعيه الحكماء ان القول بحقيقة مفهوم لا شرعي

بازم تصور من تصور الملزوم بقدر البين بالمعنى الخاص وقد بقى على النسخ
من تصور مانع تصور النسبة بينهما الجزم بالزوم بينهما وهو علم من الاول وهذا
يقدر البين بالمعنى الاعم او غير من دون تحذف فلا يعجز شتان كان البين شتان
فان نسبة من غير البين بالمعنى الخاص و غير البين بالمعنى الاعم يكس كما
عرفت ان يقتضى الاعم خاص من يقتضى الخاص يكس وكل منهما الى البين بالمعنى
وتغير البين ليعين بوجود ما يفرضه كما يظهر بالرجوع الى المفردات فواجب للابدية
الى تحسم الاستقلال كما دفع من الاعم الكراهة ومنها شك في كراهية العلم من
اشئين احلا وهو ان الزوم لازم على تقدير تحفظه والاحراز انعكاسه من اللازم المعلوم
وهو امتناع الانعكاس كما يجوز انعكاس امتناع الانعكاس كما يجوز انعكاس
فيهم احمل الملازمة تحت بقية الزومات اقول في الجواب اقول ان الزوم
المعنى فاستلزام الاستلزام الذى هو عدم الاستلزام هو فاستلزام
فيكون الملازمة لا فلا يقع ولا يفرض على تسليم الملزوم لازم وتوالت بقية الزومات
بعدمه ان الزوم من المعنى الاعتبارية الاشرافية التى ليس لها تحقق في العلم الا
اعتبارها فيقطع بالقطع الاحتياطى وادور عليه العلة المتعوضى بان كل واحد من الزومات
لازم في نفس الامر صادق الا انهم الملازمة في نفس الامر قد تقرر ان شئ شئ
في طرقت فرع فعلية المثبت لى ذلك انطرت فليوم ان يكون كل واحد من الزومات
المستند ثانيا في نفس الامر وبذلك وشارع الى دفعه بقوله نعم شئ شئ
محقق ذلك ان حافظ نفس الامرية الاشرافية مشابهة او غير مشابهة بقرينة او غير بقرينة
ومما كراهية انقضية من ان تلك الزومات جوده في نفس الامر بوجودها شئ شئ

وليست موجودة فيها بصورتها في الوجود الكلي فتقتضي صدق العقيدة ثم ان في العلم
 فان الموجدية ان كانت خارجة تقتضي صدقها وجودها في العلم من ان يكون بصورة
 تحته او لا كوجود جزاء الجسم المتصل واجاب عنه المتحقق في تلك الحالة
 بوجه آخر حيث قال ان لزوم شي آخر قد يكون بحسب الوجه وبفضل من كماله في الم لازم
 وال لازم بان يمنع انفكاك الم لازم في وجوده بفضل من جهة الم لازم بان يكون
 بحسب وجهه بفضل من جهة الم لازم في وجوده بفضل من جهة الم لازم بان يكون
 وجود الجسم كجذب بحيث يمكن ان يتخرج من الانقطاع بحسب وجهه لا بشرط لازم
 وقد يكون بحسب حيث هو الاشرع من كلا الطرفين من غير ان يكون لازم فان كان
 لا يمكن ان يتخرج الا بالوجه فيشرع الم لازم وكذا يتكفي في صدقها في العلم في وجه
 اشرع من وجهه الى العقيدة الممكنة يعني في صدقها اسكان وجود الم لازم في العلم
 هو اشرع الانفكاك في مسألة في المعنى فتدبر وتفكر في الفرق بين وجهي من العلم في
 يستخرج ما دون عدم الموضوع اذ الم وجود حقيقة هو المشرع عند وجهه
 واحدة في كونها تعلق بالكميات المنسوبة ان لم تعلق بها غرض على الم في وجهه
 من بعض المعلوم كليا كليا مطلقا وموضوع في تلك الم مفهوم كليا مطلقا في وجهه
 والموضوع ليس كليا مطلقا ولا كليا محتاج الى الشرح وكذا الكميات المنسوبة مطلقا
 بل هي في العلم كذا في الم الم في وجهه كذا في الم الم في وجهه كذا في الم الم في وجهه
 ما اعداه في وجهه كذا في الم الم في وجهه كذا في الم الم في وجهه كذا في الم الم في وجهه
 ما في وجهه كذا في الم الم في وجهه كذا في الم الم في وجهه كذا في الم الم في وجهه
 انما في وجهه كذا في الم الم في وجهه كذا في الم الم في وجهه كذا في الم الم في وجهه

والتصور يسمى مجردة وبتصوره في اى اعتباره بالخلط بالخلط اتحاديا بتصوره في اى اعتباره
تقنيا بالذات كجبره في ذاته كفا في الذاتيات او بالعرض كجبره في عرض الذاتيات
كما في الوترية ليس مخلوطا وبتصوره في اى اعتباره من حيث افضله لا بشرط الخلط وبتصوره في اى اعتباره
الترتبية يكون عامية بتصوره في اى اعتباره من حيث افضله لا بشرط الخلط وبتصوره في اى اعتباره
ولا مصدره وبتصوره في اى اعتباره من حيث افضله لا بشرط الخلط وبتصوره في اى اعتباره
ولا بالوجود لا بالكمية الى غير ذلك من امور من حيث لا بد ان تصح في نفس الامر
شأنها لا تصح به فان لم تصح تصح حيث تقوم ذاتها وتصل ما بينها انما هي في
في انفسها ليست من غير الحسنة تشبه العوارض اذ مصدرها محل الشئ ذاتها عليه كذا
واما مصدرها محل غيره عليه ليس الذات فان العقل اذا تصور الحقائق العقلية لم يكن في
منه اذ هو منزه عن التماثل ان محل عليه كسب هذا الملاحظة لا محلا او بغيره الا ان
الذات اذ ذاتها ذاتها في العقل العرفي بل ذاتها في العقل العرفي بل ذاتها في العقل العرفي
ما فيه في هذه المرتبة ارفع البعثات في الشئ في شفا فان سئل من انفسه بل ان
شفا في انفسه اذ ليس كمن هو الا السلب لا شئ كان سلبا ان السلب من حيث
انه قيل من في انفسه اذ قد بينا ان الانسان ليس من حيث هو بتصوره في اى اعتباره
دار على البتة من تلك الحسنة كالحاصل اذا ما اذ قد سألنا الحسنة كان معناها في ذاته
سلبا لا من سلب من العوارض بل من سلب من الذات فان اريد ان يعين
السلب فلا بد من تأخير الحسنة انتهى وعلى هذا عبارة المحقق الذي ينبغي ان يلاحظ
ان في السلب من حيث هو مجردة وبتصوره في اى اعتباره من اطلاقه فان دل اعتبار
الذات من حيث هو لا محله بان يكون كونه متعلقا بالخلط بالخلط اعتبارا عن الذات

اعتبار المادية لا مظهرها من حيث هي بل من كونها متعلقة بحد تحت اعتبار المادية
 فكل الطبيعي يتيه المعبرة الملاحظة من حيث هي بل من كونها متعلقة بالحد الملاحظة
 المادية من حيث هي المعبرة الملاحظة بان كونها متعلقة بحد تحت اعتبار الملاحظة والحد
 من الثاني لا يحسب المفهوم فقط بل يحسب الواقع ايضا فان الادل هي المادية وهي تحقق فيما
 من حيث هي اعتبارها في تحقيق قياها في شئ او شئ اعتبارها في تحقيق قياها في شئ او شئ
 غير كما يتدان كذا وتسميه هي المادية المطلقة وهي مظهرها اعتبارا للمادية في شئ او شئ
 ولا مادية الا بحد من انهم ما ارادوا التقسيم من المقوم بيان ان في الطبيعة مظهر اعتبارا
 كما يتدان في الحقيقة اعتبارا في شئ او شئ مظهرها في شئ او شئ مظهرها في شئ او شئ
 واما ان التحقق من المعقولات ان يتيه فان التحقق هو تحقق في شئ او شئ اعتبارا في شئ او شئ
 الا ان كل انسان بلا شرط موجود في الاعيان لا مادية في كل شئ بل في كل شئ مادية
 من خارج وان كانت مسلوقة بحد من ان يتيه في شئ او شئ اعتبارا في شئ او شئ اعتبارا في شئ او شئ
 الموجود في الاعيان كل شئ موجود هناك في شئ او شئ اعتبارا في شئ او شئ اعتبارا في شئ او شئ
 ذلك في شئ او شئ اعتبارا في شئ او شئ اعتبارا في شئ او شئ اعتبارا في شئ او شئ اعتبارا في شئ او شئ
 الاعيان لشئ كل انسان فهو محسب في العيني ان يكون بينهما او محسب في العيني ان يكون بينهما
 لان المهم على احوال لا يكون موجودا في الاعيان مادية فان الموجود في العيني مظهرها في شئ او شئ
 لان المعين لا يمكن ان يكون كليا لان كليتة قد تقبل ملاحظة كثيرة وقد عرفت
 بلا اشتراك بين كثيرين فاذا اشتراكا ملاحظة فانما يتيه بها ملاحظة نظر الكمال
 انظر على سبيل امرين ان الانسان او الانسان اذا كان موجودا في شئ او شئ
 فله مظهر لا يكون كليا مثلا فلا يكون كليا يتيه في الحقيقة بل ان كان يتيه في الاشتراك

ان المظهر

ن

من الشك في ان ليس كل مشترك يوجب اكلية فاما المشترك
 زبد وعر لا يكون كلياً بل المشتركة باطل لكن المعين من حيث هو عين لا مشترك
 بين كثيرين باطل اذ معنى اكل هو الاتحاد الشئ المعين لا يتجارباً مستبانه كزبد
 اقول ان اراد بقوله مشترك وجوده العيني اما ان يكون بهما اذ من حيث هو العيني
 اما ان يكون اذ فقلنا لا يمكن لا نقول انه من حيث هو اذ كل حتى يلزم ان يكون
 في احد كلياً وجزئياً معاً بل نقول انه من حيث هو كلي من حيث هو جزء جزئياً اذ لا نقول
 في حالة وجوده اما ان يكون اذ فقلنا انه في حالة وجوده معاً من حيث هو كلياً
 ملك مشترك متعين بالجملة فرق بين اكلية في حالة وجوده معاً من حيث هو كلياً
 متعين بالكلية بغير الاشياء في حالة وجوده العيني من حيث هو اذ فقلنا ان
 في كل من حيث هو مشترك لا يستلزم ان يكون في حالة شئ
 المشترك وان لم يكن ثابتاً بل المشترك لا يتغير بل لا نقول ان المشترك من حيث هو
 ففصل في اثبات التعدد معاً معاً لا يعني سلب الصفة الذاتية فذلك ثابت لم
 حين هو موجود في حالة الوجود فذلك القاطعة انفرته او لا فليست ان لم يكن ثابتاً
 من حيث هو اذ من حيث هو ذلك شخص متعين لا يمكن ان يثبت له ذلك فليست ثابتاً
 بل هو فيكون ثم لم يذهب احد الى وجوده الخارج الا اننا نصل الى ان حيزه
 من التماثلين فانه يذهب الى عروضة الاشياء في الخارج كما تعرض لها في الذهن
 فحقق انما هو لازم الحاشية وقد اصاب دواعيه الصدق في دره واذ لم
 يمكن المنطق بوجوده المكنى المعنى موجوداً اذ انما يتغير انما يتغير في كل الموضع
 ان المنطق خبر العقل في طبيعته اختلف فيه اذ اذ ثابت في الموضع الخارجي فذلك

المحققين منهم الرئيس الموجود في الخارج بعينه هو بالافراد المستدل عليه الرئيس
 بأنه اذا كان هذا الشخص حياً ناجحاً موجوداً فالجواب ان الذي هو جزء من حيزه
 وتحقق ان العينة باعتبار الوجود الخارجي والجزئية باعتبار الملاحظة المقتضية
 يمكن ان يتوهم المناقاة فالوجود بالذات الموجود اشان ولا يمكن ان يتوهم
 المعروض يستلزم التبع والعرض لا يتناع قيام عرض واحد بحد ذاته الى ان يتوهم
 عاجز عن حيز الوحدة في الخارج وانما انشائية باعتبار الملاحظة الذاتية
 منهم الى حدية اثنين كونه اعتباراً محضاً لا وجوداً أصلياً في معنى موجود في الخارج
 الى غاية القسمة خارجاً جارية قد ينشأ شئ وقال قدوة زماناً في بعض كنهه ظاهر
 مما يتبدل على غير ما يتوهم من المادية مع ما وافقت على اشتغاله في ان حيزه جزئية
 خارجية لا تمنع حل المادية في حيزه جزئية جزئية في الخارج في حيزه جزئية
 فبقية الفصل الى النوع قال بحسب البنية في الحيلة في الحسنة يعني ما كان في الحسنة
 كالحسنة اللون كان بها الحسنة حقيقة فان التوهم لا يكون بحسب البنية في الحسنة
 وجوداً ما كان افراداً بحسنة بالعرض كالحسنة بالعرض كان هو الحسنة
 الحسنة ثلثة انواع الاول الحسنة الذات بمعنى نفس الواسطة في الشئ الواسطة
 في العرض وهو الاول البسيط والبعيد البعض والثلث الحسنة بالعرض معنى الواسطة
 في العرض وهو الحق بل الحق خلافاً لان الشئ لا يحس الا بعد افتراء به من حيزه
 فالحسنة هو الشئ من حيث افتراء محض وهو غير الكلي الطبيعي في حيزه
 قليلة من المتكلمين الى ان الموجود هو البنية البسيطة وقد حصل لها معنى
 بعضها البعض كانه يحصل له معنى كالحسنة فيكون معنى يستتبع معنى اخر كالحسنة

والصحيح والتعجب والكماليات منشوعات صغيرة فالمشقة منها نظر الى الكماليات
فانيات المنشقة نظر الى الكماليات البعوضيات فالأصل الشيرازي الى الكماليات
بنوات عينته وشخصه بدورهما غير ان يوصف بالجنسية النوعية والكمالية
بمعنى كنهانه تحت نوع او جنس ومعنى كونه شخصه بامر زائد على انبائه فان
متميزة به او بتالا بفصل او عرضي واذا لا جنس لها فصل لها ولا حاد ولا اثر لها
فالعلم لها لا يكون الا بالمشاهدة او باستدلال عليها بانها ولو ذهبا ان كانت
تلك الوجودات صفة لا يتأخر بها الايمان فهي قابلة فاما ان يكون جوهرها
او قبلها فاما ان يكون جوهرها مع الوجود او قبل الوجود فلها وجود اخر وانما ان يكون
فالقدم كذا الا فالوجودات بسيطة منشقة منها اكل والكماليات تلك الهويات
بنفسها منشقة الا منشقة بدلالة المعنى المصدر للوجود من ان لا يحتاج في صدق وجودها
الى ان تقوم على ما على تلك الهويات كلها او اجزاء وتقرروا لا فيرجع هذا الخدم الى منشقة
فبذلك من المتكسفة في ما يابته الامر حيث اطلاق لفظ الوجود على تلك الهويات
لم يبلغوا عليها مرجع الامر الى اشتراك الوجود بغيره وبما يشبهه الى الاشتراك
وترك عليه المشقة الكلام من الحكماء من اشتراكه معنى ليست مشقوقة اذا كان
بسيطاً من كل واحد او خطا من حيث هو من غير نظر الى مشاركا من بيانات
حق من الوجود الحكمية ينشع من صورة تعابرة ولفظ بان لا يجب تعابرة
بساطة وفاته فيتم منه من شأبه التركيب منشقة الا منشقة صور تعابرة
كالوجود والقدرة والسميع البصر على طريق الحكم فلا بد من القول بان البسيط
في مرتبة تقومه وتصل صورته من متغايرين متباينين له فهو قول المستبين